



جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة ملبنة عريب

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية
والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت إشراف:

أ. حمزة جيلالي تومي

من إعداد الطلبة:

تعكرميت عبد الغني

موح إلياس

أعضاء لجنة التقييم

رئيسا	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر ب	إبراهيم شيخ التهامي
مشرفا ومقررا	جامعة خميس مليانة	أستاذ مساعد ب	حمزة جيلالي تومي
عضوا ممتحنا	جامعة خميس مليانة	أستاذ مساعد ب	زكرياء خلف الله

السنة الجامعية: 2019-2020.



جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة ملبنة عريب

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية
والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت إشراف:

أ. حمزة جيلالي تومي

من إعداد الطلبة:

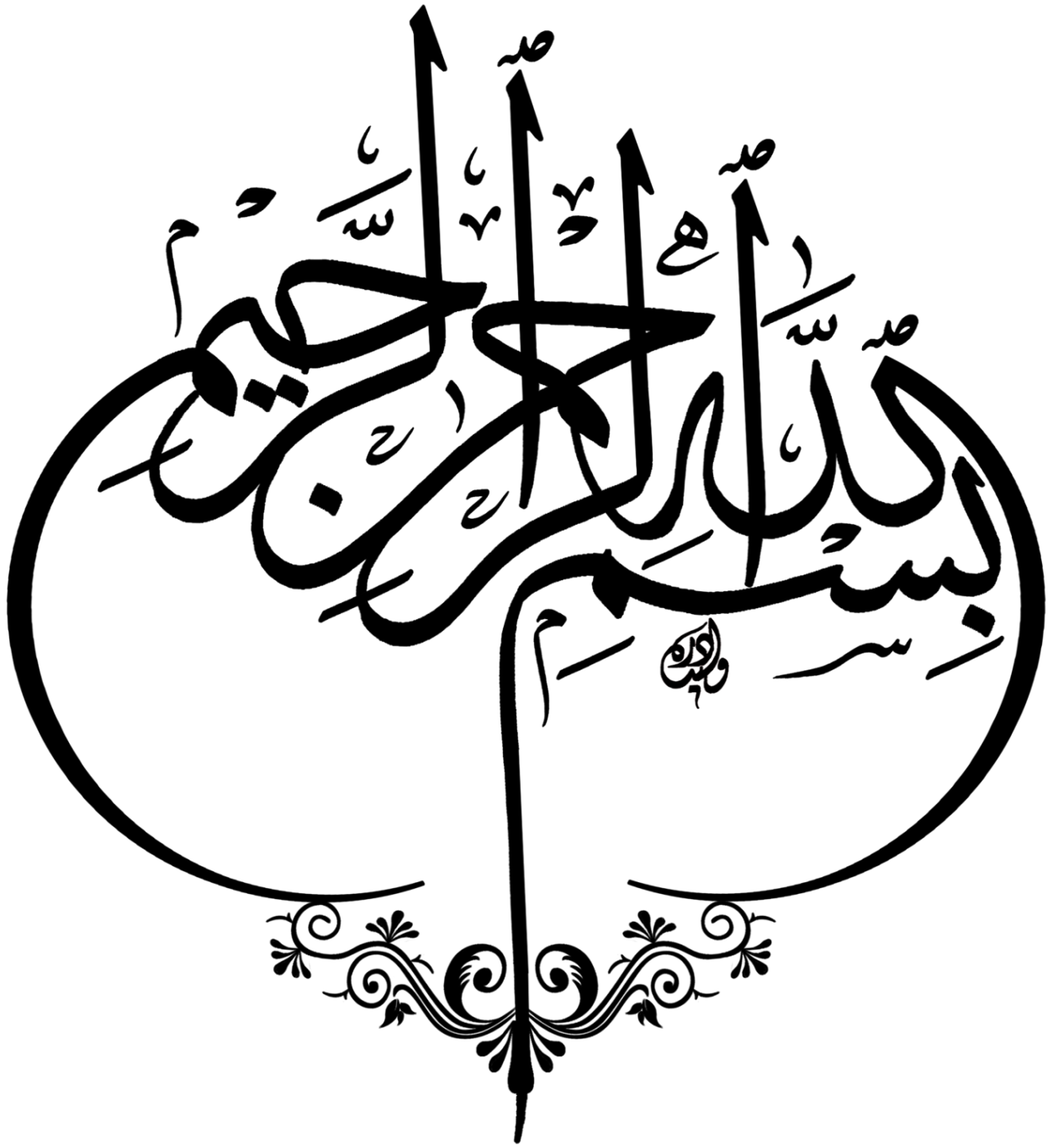
تعكرميت عبد الغني

موح إلياس

أعضاء لجنة التقييم

رئيسا	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر ب	إبراهيم شيخ التهامي
مشرفا ومقررا	جامعة خميس مليانة	أستاذ مساعد ب	حمزة جيلالي تومي
عضوا ممتحنا	جامعة خميس مليانة	أستاذ مساعد ب	زكرياء خلف الله

السنة الجامعية: 2019-2020





شكر وتقدير

شكر وتقدير

الحمد لله الذي جعل لكل شيء سببا وأنزل على عبده كتابا عجبا، إمام المؤمنين وقائد العز المحجلين سيدنا محمد أشرف الخليقة عجا وعربا وأزكاها حسبا ونسبا وعلى أله وصحبه أجمعين، الحمد لله الذي وفقنا في تحصيل ثمرة جهد نبيل وجميل وأعاننا على إتمام هذه المذكرة أما بعد:

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف حمزة جيلالي تومي الذي لم يبخل علينا بنصائحه ومعلوماته وتوجيهاته القيمة ونسأل من جلت قدرته وعلا شأنه وعت رحمته وفضله وتوافرت نعمته ألا يرد له دعوة ولا يحرمه فضله وأن يغدق عليه رزقه وينزل في كل أمر له عليه بركته وان يبلغه أسمى مراتب الدنيا وأعلى منازل الجنة.

كما نشكر عمال ملبنة عريب على تعاونهم معنا لإنجاز هذا التريص التطبيقي وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون وأعاننا من قريب

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة التي لن أقدر على وصفها مهما حاولت فهي نور عيني

وضياء قلبي لطالما سهرت الليالي الباردة من أجلي

أقول لهما أنتا وهبتماني الأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة فيا ربي احفظهما كما ربياني

صغيرا

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً يضيء الطريق أمامي.

إلياس

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث،

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله،

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أُمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي و أخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛

والى كل أصدقائي الأعزاء

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى....

قال الله تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " الآية 11 من

سورة الرعد إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

عبد الغني



ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي يلعبه التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر التحليل المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ، إعتدنا على جمع البيانات المتعلقة بالموضوع ومن خلالها تمكنا الحصول على بعض المفاهيم التي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على ملبنة عريب بعين الدفلى من خلال القيام بدراسة تحليلية للوضعية المالية للملينة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، كما خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة لتشخيص الوضعية المالية لملبنة عريب.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم الادوات المستعملة في عملية التحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي، المؤسسة الاقتصادية، الوضعية المالية، مؤشرات التوازن، النسب المالية.

Abstract:

The aim of this study was to clarify the role of financial analysis in the economic organization to which planned necessary for financial planing to identify financial situation of institution.

In order to realize the objectives of this study we focus on the collection of financial statements which concern the concept Through the object we got some consequences to implicate on Arrib Organization in Ain Difla.We were implied them through analysis studies to institution by analytical descriptive method to which count different equilibrium financial indicators and financial ratio.

This study summarized as the following :

- Financial analysis is an effective way to examine the financial situation of Arrib Organization.
- Financial analysis assist to recognize the strength and weakness spot .
- Identify the capacity credits and liabilities of economic organization.
- Indicators of equilibrium and Financial ratio are the most important used tools in analys process as well as diagnosing the financial situation of economic organization.

Key words:

Financial analysis, economic organization, situational finance, indicators of equilibrium, financial ratio.



فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص:	
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول:
IV	قائمة الاشكال
VI	قائمة الملاحق:
أ	مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

2	تمهيد:
3	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.....
3	المطلب الأول: تعريف أهمية وأهداف التحليل المالي
5	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي
6	المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي.....
7	المبحث الثاني: الأسس النظرية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة.....
7	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.....
8	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....
12	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.....
17	المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة..
17	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....
19	المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....
22	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

24.....	تمهيد:
24.....	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء.
24.....	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة أدوات التحليل المالي.
25.....	المبحث الأول: التعريف بملبنة عريب
25.....	المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسة الأم وتقديم ملبنة عريب
26.....	المطلب الثاني: نشاط وأهداف المؤسسة.....
29.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لملبنة عريب وإمكاناتها.....
38.....	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء
38.....	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للملبنة للفترة 2017-2019
42.....	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لملبنة عريب
44.....	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة أدوات التحليل المالي
44.....	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
51.....	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.....
60.....	خلاصة الفصل:
62.....	خاتمة:
66.....	قائمة المصادر والمراجع:



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	منتجات الملينة في اليوم	27
02	توزيع العمال في الملينة	36
03	توزيع العمال حسب الدوائر	36
04	أصول الميزانية المالية لسنة 2017	39-38
05	أصول الميزانية المالية لسنة 2018	39
06	أصول الميزانية المالية لسنة 2019	40
07	خصوم الميزانية المالية لسنوات 2019-2018-2017	41
08	جدول حسابات النتائج لسنوات 2019-2018-2017	43-42
09	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	44
10	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	45
11	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	46
12	رؤوس الأموال العاملة	47
13	الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة	49
14	نسب السيولة	51
15	نسب التمويل	53
16	نسب هيكلية الأصول	55
17	نسب هيكلية الخصوم	56
18	نسب النشاط	57
19	نسب المردودية	58

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للملينة	34



قائمة الملاحق

قائمة الملحق:

الصفحة	الملحق	الرقم
69	أصول الميزانية المالية 2018-2017	01
70	أصول الميزانية المالية 2019-2018	02
71	خصوم الميزانية المالية 2018-2017	03
72	خصوم الميزانية المالية 2019-2018	04
73	جدول حسابات النتائج 2018-2017	05
74	جدول حسابات النتائج 2019-2018	06

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم والإقتصاد مع بداية القرن الحادي والعشرون تغييرات سريعة داخلية وخارجية، محلية وعالمية بشكل عام، كما أن تعدد الأدوات المالية وتعاضد دور المؤسسات القابضة والدخول بحقبة ما يعرف بالعولمة، جميع هذه العوامل وغيرها مما ساهم في جعل التحليل المالي والدراسة المالية والمتابعة المستمرة للبيانات المالية للمؤسسة الإقتصادية ضرورة ملحة، ودائمة لتساعد في تقييم الأداء المالي لها.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودانيتها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

فقد تزايد الإهتمام بتحليل القوائم المالية خلال العقود الماضية خاصة في ظل إقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور المؤسسات متعددة الجنسيات و شركات المساهمة، وقد تعاضد ذلك الإهتمام في العقدين الأخيرين بعد ما شهدت تلك العقود العديد من الإنهيارات والأزمات المالية في بعض المؤسسات الكبرى، لذا فقد أضحت التحليل المالي أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم أداء المؤسسات والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي وهو ما يحتاج في كل الحالات إلى محللين ماليين أكفاء يستطيعون القيام بهذه المهمة لذا حرصت الجامعات على إدراج مساق تحليل القوائم المالية والتحليل المالي كمساق إجباري ضمن خططها الدراسية للتخصصات المتعلقة بالمحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.

كما يحظى الأداء المالي في المؤسسات والمؤسسات بكافة أنواعها بإهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للبقاء والإستمرار، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها مقارنة بالأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الإنحرافات عن الأهداف المحددة سابقا، ويعتبر الأداء المالي أداة الحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية وأداة الحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق خلال معايير معينة مثل الربحية، السيولة، النشاط و الرفع المالي.

وإنطلاقا مما سبق فإن الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا تتمثل فيما يلي:

- ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:
- ماذا يقصد بالتحليل المالي وما هي أهدافه؟
- ما هي أدوات التحليل المالي المعتمدة في التقييم؟
- كيف تستفيد المؤسسة من مخرجات التحليل المالي؟

فرضيات الدراسة:

- التحليل المالي هو عبارة عن معاجة منظمة للبيانات بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات.
- عملية التحليل المالي بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الإقتصادية.
- تستفيد المؤسسة من التحليل المالي من خلال قياس و تقييم توازنها المالي.

أهمية الدراسة:

- يمتلك هذا الموضوع أهمية خاصة كونه من البحوث التطبيقية التي تسعى إلى دراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإعتماد على التحليل المالي، كما يستمد هذا الموضوع أهمية كذلك مما يلي:
- تكمن أهمية التحليل المالي باعتباره أهم الوسائل التي بموجبها تحلل النتائج وتساعد في تشخيص وضع المؤسسة.
 - تكمن أهمية الموضوع كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية.
 - تكمن أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
 - أهمية إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتي تكمن في إظهار نقاط القوة والضعف من أجل تحسين الأداء.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى محاولة إستقراء بعمق علمي و تأصيل منهجي منظم لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من الباحثين ضمن حقل المحاسبة والتدقيق ومحاولة طرح أفكار جديدة تضمن الإتجاه الجديد في فهم وقياس إستخدام التحليل المالي كأسلوب لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية، كما نسعى مكن خلال هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي وتقييم الأداء.
 - إبراز دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة.
 - الوقوف على حقيقة الوضع المالي لملمبنة عريب.
 - التعرف على الوضع المالي في المؤسسة الإقتصادية.
 - إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
 - معرفة إذا كان أداء المؤسسة جيد أم لا بإستخدام أدوات التحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع ما يلي:

- يعتبر موضوع التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء من المواضيع الحساسة ذات الأهمية البالغة في مجال المحاسبة والتدقيق وهذا ما شكل أحد الدوافع الأساسية في إختيارنا لموضوع هذا البحث.
- توافقه مع التخصص العلمي بالإضافة إلى رغبتنا في الإطلاع أكثر على هذا الموضوع والمفاهيم المرتبطة به.
- الرغبة في دراسة الجانب المالي لإحدى المؤسسات الإقتصادية « ملبنة عريب».
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة بإعتباره المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات خاصة تلك الفئة التي تشغل في الوظيفة المالية
- الميول الشخصي للموضوع كونه يندرج ضمن التخصص.
- أهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والإلمام بجميع مجالاته.

منهجية البحث:

بغية القيام بتحليل علمي ومنهجي لإشكالية بحثنا وبهدف إختبار صحة الفرضيات المقترحة، إضافة إلى تحقيق الأهداف المرجوة فقد حاولنا إستخدام المنهج الأكثر إعتقاداً في الدراسات الإقتصادية والمالية وهو المنهج الوصفي وذلك من أجل عرض وتوضيح مختلف المفاهيم النظرية والدراسات الأدبية التي تناولت الموضوع، هذا ما تعلق بالجانب النظري من الدراسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إعتقاد المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- للإجابة على إشكالية البحث والتوصل إلى نتائج دقيقة حصرنا هذه الدراسة ضمن حدود متعلقة بالإطار الزمني والمكاني على النحو التالي:
- الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة إجراء دراسة تطبيقية في ملبنة عريب بعين الدفلى والتي تعتبر إحدى المؤسسات الإقتصادية الوطنية.
 - الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الحالية الفترة الزمنية 2017 إلى غاية 2019 وذلك بالإعتماد على المعلومات المحاسبية للمؤسسة خلال تلك الفترة.

هيكل البحث:

- لمعالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي ومقدمة وخاتمة كما يلي:
- الفصل الأول: والذي تضمن « الإطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي» حيث تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى مفهوم التحليل المالي، أهداف التحليل المالي وأهميته في المؤسسة الإقتصادية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الأسس النظرية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية، حيث قمنا بتعريف الأداء المالي وكيفية تقييم الأداء المالي بواسطة كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحليل المالي ودوره في تقييم المؤسسة الإقتصادية.

• أما الفصل الثاني فقد تم فيه دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الحليب «ملبنة عريب بعين الدفلى» لمعرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، حيث تم فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتقييم أدائها المالي خلال الفترة المدروسة 2019/2018/2017 بإستخدام المؤشرات المالية التي تم التطرق لها في الجانب النظري.

الصعوبات المتعلقة بالبحث:

إن أهم الصعوبات التي واجهناها عند قيامنا بهذه الدراسة تمثلت في:

- إنتشار فيروس كورونا صعب علينا القيام بالجانب التطبيقي وهذا راجع إلى منع الطلبة من الولوج إلى المؤسسة خوفا على سلامة العمال والطلبة على حد سواء.
- غلق الجامعات أيضا من الصعوبات التي وجهناها لصعوبة الحصول على مراجع نعتمد عليها في إنجاز المذكرة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي وتقييم

الأداء

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة، والتي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها وأدائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.
- المبحث الثاني: الأسس النظرية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي إرتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة وإتجاهات تطوره مستقبلا.

المطلب الأول: تعريف أهمية وأهداف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومسيرين، لما لها تأثير على إستقرار المؤسسة من الجانب المالي، وضمان عدم تعرضها للإفلاس، وعليه في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم ، أهمية وأهداف التحليل المالي.

الفرع الأول : تعريف التحليل المالي.

التعريف الأول:

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح¹.

التعريف الثاني:

كما يقصد بالتحليل المالي تلك العملية التي يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي التي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرارات المناسبة.²

¹ محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية وإدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014 ،

ص113

² وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2009، ص22

التحليل المالي هو عملية منظمة لتفسير سلوك وتصرفات المؤسسة من خاتا قوائمها المالية بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بها والعمل على تصحيحها.¹

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي²

تتجلى أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر المركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أرضية مناسبة لإتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على إتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة، ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها نجد:³

- تحديد المركز المالي للمؤسسة، وتحديد قيمتها السوقية.
- تحديد مركز للمؤسسة الائتماني سواء كان قدرة المؤسسة على الإقتراض أو قدرتها على خدمة ديونها.
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط إستثماري.
- تحديد إتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياساتها المالية.
- تحديد فعالية وجدوى الإستثمار في كل نشاط.
- المساعدة في إتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة و أعلى عائد.
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند إتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالإستثمار إلى مجالات الإستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال.

¹ عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص5.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص3

³ محمد الصيرفي مرجع سبق ذكره، ص115

- تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال المالك في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرافقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

نظرا للأهمية الكبيرة لموضوع التحليل المالي أصبح من الازم على كل مهتم به أن يتعرف على أنواع التحليل المالي، لذلك إرتأينا تقديمه وفقا لما يلي:

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي بإعتباره يحتوي على أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم إستنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

أولاً- الجهة القائمة بالتحليل¹

1- التحليل الداخلي

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع.

2- التحليل الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها.

ثانيا:البعد الزمني للتحليل

1. التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن)

ويقصد به إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون، وعليه فإنه يساعد على تقييم أداة المؤسسة في تلك الفترة ويساعد التحليل المالي الرأسي على تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المؤسسة منها:²

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث.
- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فترة إلى المجموع المنسوب له.

¹ وليد ناجي الحيايلى مرجع سبق ذكره، ص28

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص56-57

- كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمنشأة ما مع منشآت مقارنة في الإختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

2. التحليل الأفقي (المتغير)

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة¹.

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية ويمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما:

1. مصادر داخلية.

2. مصادر خارجية.

تتضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية، أما عناصر مصادر المعلومات الخارجية فيستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية، كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الإجتماعية والإقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الإقتصادي أو العكس، كحالة الإنتعاش الإقتصادي والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك أثار سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام.²

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 29

² نفس المرجع ص 27

المبحث الثاني: الأسس النظرية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالإهتمام من طرف الباحثين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة وعليه فسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء وأهم الأسس النظرية في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

لأداء المالي تعريف واسع جدا، وله أهمية كبيرة وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الأداء المالي وأهميته.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

التعريف الأول:

حدد مفهوم الأداء بإطاره الدقيق بأنه "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي إستخدمتها للوصول إلى الأهداف ومن خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.¹

التعريف الثاني:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.²

و مما سبق فإن الأداء المالي :

- أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها إتجاه المؤسسات الناجحة التي تعمل على تحفيز المستثمرين لتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

¹ كريم نسرين وآخرين، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي أمحمد أولحاج-البويرة، 2018، ص25.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، دار الحامد، عمان، 2009، ص45

- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو أداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- تعبر المؤسسات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من إستخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي:

- تتبع أهمية تقييم الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة ، والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيهه.
- الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وإقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة للشركات وإستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة.¹

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم رأس المال، الإحتياج في رأس المال والخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل

أولاً: مفهوم رأس المال العامل

يعرف على أنه إجمالي الأصول الجارية مطروحا منه إجمالي الخصوم الجارية، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، و يقصد كذلك برأس المال العامل الفائض من الإستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.¹

¹ قمري زينة ، واقع إستخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 27-28 جانفي، 2009، ص81-82

كما يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية و يطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول الجارية ناقص الخصوم الجارية ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الإهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين و مكونات كل منها و طبيعته و قدرته على التحول السريع إلى نقدية ، كما أنه يأخذ بعين الإعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون و الديون المشكوك في تحصيلها و المبيعات النقدية والأجلة، المشتريات النقدية والأجلة و سياسة التحصيل و سياسة الإحتفاظ بالمخزون و غيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات الجارية و المطلوبات الجارية².

ثانياً: أنواع رأس المال العامل³

1. رأس المال العامل الدائم: هو الأموال الدائمة ناقص الأصول ثابتة أو أصول متداولة ناقص ديون قصيرة الأجل.
2. رأس المال العامل الخاص: هو رأس المال العامل الدائم ناقص ديون قصيرة الأجل.
3. رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة.
4. رأس المال العامل الأجنبي: هو مجموع الديون.

ثالثاً: قاعدة التوازن المالي

1. من منظور أعلى الميزانية:

- FR موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، في هذه الحالة إستطاعت المؤسسة تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.
- FR سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ifrs، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص118

² منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن، 2005، ص112

³أ.عبد الرحمان بن سانية، أساسيات التحليل المالي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، محاضرة مطبوعة، 2018، ص40

FR معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

3. من منظور أسفل الميزانية:

FR موجب أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، ويبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان.

FR سالب أي الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

FR معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث.

الفرع الثاني: الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

يعد الإحتياج من رأس المال العامل مؤشرا مهما للحكم على سلامة التوازنات المالية للمؤسسة وإحتياجات رأس المال العامل، كما ترتبط بالنشاط الإستغلالي للمؤسسة وذلك إنطلاقا من مبدأ أن الإستخدامات القصيرة الأجل يجب أن تغطي بالموارد القصيرة الأجل.

أولاً: مفهوم الإحتياج في رأس المال العامل BFR:

يمكن تعريف الإحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل ن أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الاجل.¹

ثانياً: تغيرات الإحتياجات من رأس المال العامل:²

الحالة الأولى: الإحتياجات من رأس المال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الإستغلال الأمثل للموارد.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،

2010، ص 50

² غربي حمزة وآخرون، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم

المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2017، ص 22

الحالة الثانية: الإحتياجات من رأس المال العامل < 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية إحتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الإحتياجات من رأس المال ما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

الحالة الثالثة: الإحتياجات من رأس المال العامل > 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت إحتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة تتصح المؤسسة بعدم الإحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ومن الأفضل توظيفها.

ثالثا: الخزينة.

1- مفهوم الخزينة¹

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، وهي تمثل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع أن تتصرف فيه من مبالغ سائلة خلال دورة وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية وقد تنتج من موارد إضافية دائمة وتحسب بـ:

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل، وهذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدائمة.

الخزينة = (الإحتياجات الدائمة + الموارد الدائمة) + (موارد الدورة - إحتياجات الدورة) + (أموال دائمة - أموال ثابتة) - (الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

2- وضعية الخزينة

إن وضعية الخزينة تحدد وفق سياسة المؤسسة المالية في التسيير وترتبط الخزينة برأس المال، وهناك ثلاث حالات لوضعية الخزينة وهي:²

¹ حداد عبد الله وزملائه ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2018 ، ص36

² حمداس هلال وزملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص52.53

• الحالة الأولى: الخزينة موجبة أي: الخزينة < 0

إحتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل.

وهذا يعني أن إحتياجات رأس المال العامل أصغر من رأس المال العامل، فهنا وضعية المؤسسة حسنة ولكن نلاحظ أن كمية من السيولة بقيت في خزينة المؤسسة ولم تستعمل ولذلك يجب أن تأخذ قرارات بإستعمال تلك السيولة في إستثمارات أخرى.

• الحالة الثانية: الخزينة = 0 أي:

إحتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل

وفي هذه الحالة المؤسسة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة لديها وتعتبر هذه الوضعية مثالية بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي فإن التوازن المالي يتحقق لما تكون الخزينة معدومة.

• الحالة الثالثة: الخزينة سالبة: أي الخزينة > 0

إحتياجات رأس المال العامل < رأس المال العامل

في هذه الحالة تكون الخزينة في حالة عجز ويجب تغطيته بتمويل خارجي (قروض بنكية) وإما توسيع رأس المال أي الزيادة في الأموال الدائمة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

هناك أنواع عديدة من النسب المالية فهي تختلف من مستعمل لآخر والهدف المرغوب من التحليل، لذلك سنتناول أهم هذه النسب وأنسبها لهذا البحث.

الفرع الأول: التقييم بواسطة نسب الهيكلية

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي¹:

أولاً- نسب هيكلية الأصول: ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه، الهدف من حسابه هو البحث عن الوضعية المثلى لإستعمال الأموال المستثمرة والوصول حسب طبيعة نشاط المؤسسة إلى التوازن الأمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز.

$$(1) \text{ نسبة الأصول غير الجارية} = (\text{إجمالي الأصول غير الجارية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$(2) \text{ نسبة الأصول الجارية} = (\text{إجمالي الأصول الجارية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$(3) \text{ نسبة قيم الإستغلال} = (\text{قيم الإستغلال} \div \text{إجمالي الأصول الجارية}) \times 100$$

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص54

(4) نسبة القيم القابلة للتحقيق = (قيم قابلة للتحقيق ÷ إجمالي الأصول الجارية) × 100

(5) نسبة القيم الجاهزة = (قيم جاهزة ÷ إجمالي الأصول الجارية) × 100

ثانياً - نسب هيكله الخصوم: ونجد فيها

(1) نسبة الأموال الدائمة = (الأموال الدائمة ÷ مجموع الخصوم) × 100

(2) نسبة رؤوس الأموال الجماعية = (رؤوس الأموال الجماعية ÷ مجموع الأموال الدائمة) × 100

(3) نسبة الديون طويلة الأجل = (الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الأموال الدائمة) × 100

(4) نسبة الديون قصيرة الأجل = (ديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم) × 100

الفرع الثاني: التقييم بواسطة نسب التمويل¹

يمكن توضيح أهم نسب التمويل فيما يلي:

أولاً - نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية ولكي تكون هذه النسبة جيدة يجب أن تفوق 100 %.

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة ÷ الأصول غير الجارية) × 100

ثانياً - نسبة التمويل الخاص:

تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير الجارية، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25 %، تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة الذاتية في تمويل جزء من إنجازاتها ويجب على المؤسسة إذا فكرت في تطبيق إستراتيجية النمو مثل رفع كمية الإنتاج أن تقوم برفع رأسمالها إذا كانت هذه النسبة أقل من 25 %.

نسبة التمويل الخاص = (رؤوس الأموال الجماعية ÷ الأصول غير الجارية) × 100.

ثالثاً - نسبة القدرة على الوفاء:

تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عن طريق ما تملكه من أصول مادية معنوية مالية وحتى تكون جيدة يجب أن تكون أكبر من الواحد.

نسبة القدرة على الوفاء = مجموع الأصول ÷ مجموع الديون.

رابعاً - نسبة التمويل الخارجي:

تعبر لنا هذه النسبة على مدى إعتتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها، حتى تكون هذه النسبة جيدة يجب ألا تتجاوز 1 وأن تقل عن 75 % يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

¹ ساجي فاطمة، التحليل المالي، قسم علوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، محاضرة مطبوعة، 2016-2017، ص33-34

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول.

خامساً- نسبة الإستقلالية المالية:

تعبّر لنا هذه النسبة عن مدى الإستقلالية المالية للمؤسسة من خلال حجم الديون، ويجب أن تكون محصورة

بين 1 و 2 ويتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

نسبة الإستقلالية المالية = رؤوس الأموال الجماعية ÷ مجموع الديون.

الفرع الثالث: التقييم بواسطة نسب السيولة:

وهي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المؤسسات وقدرتها على سداد الديون قصيرة الاجل¹.

أولاً- نسبة السيولة العامة:

تستعمل هذه النسب للحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل وبالتالي فهي تقيس

وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل

والتعرف على درجة تداول عناصره ويتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:²

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل

عموماً يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون في وضعية مالية جيدة.

ثانياً- نسبة السيولة المختصرة:

وقد تم إستبعاد المخزون من هذه النسبة بإعتباره العنصر أقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة

من الأصول المتداولة، وبالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية هذا يعني أنه لو إستطاعت المؤسسة بيع

القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية وتحصيل ذممها، لأمكنها تسديد جميع إلتزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي

ويتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:³

نسبة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) ÷ ديون قصيرة الأجل .

كلما كانت هذه النسبة محصورة بين 0,75 و 1 كلما كان ذلك مؤشراً على القدرة على الوفاء بالإلتزامات

قصيرة الأجل.

ثالثاً- نسبة السيولة الحالية:

تُظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل، وهذه

النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط، وهذا يعتبر إمعاناً في

¹ مؤيد راضي خنفر وآخرون، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان. الاردن، 2009، ص129

² زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره ، ص37

³ زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره ، ص38

سياسة الحيلة والحذر، وتفترض إستحقاق الخصوم الجارية قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي وتحسب بواسطة العلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل .

الفرع الرابع: التقييم بواسطة نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها في إقتناء الأصول ومدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن ونجد فيها ما يلي:¹

أولاً- نسبة دوران الحقوق:

وتمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة البيع بالأجل، أي عدد المرات التي باعت فيها المؤسسة منتوجا على الحساب وتحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$(1) \text{ نسبة دوران الحقوق} = \text{رقم الأعمال بدون رسم} \div (\text{زيائن} + \text{أوراق القبض})$$

$$(2) \text{ مدة دوران الحقوق} = (1 \div \text{معدل الدوران}) \times 360$$

$$\text{أي: مدة دوران الحقوق} = (\text{زيائن} + \text{أوراق القبض}) \div \text{رقم الأعمال بدون رسم} \times 360$$

وتقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون إتجاهها، ويجب ألا تتجاوز مدة 90 يوما عادة، وعموما يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

ثانياً- نسبة دوران الموردين:

وتمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$(1) \text{ نسبة دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} \div (\text{موردون} + \text{أوراق الدفع})$$

$$(2) \text{ مدة دوران الموردين} = (1 \div \text{المعدل}) \times 360$$

$$\text{أي: مدة دوران الموردين} = (\text{موردون} + \text{أوراق الدفع}) \div \text{مشتريات السنة} \times 360$$

تشير لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزيائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها.

ثالثاً- حركة المخزون:

وهي النسبة الأكثر إستعمالا وذلك بسبب الأهمية التي تحتلها المخزونات في الأصول المتداولة، حيث تظهر لنا هذه النسبة سرعة حركة المخزون في المؤسسة وكلما ارتفع معدل دوران كان هذا مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذه النسبة تختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة.

¹ عامر عبد الله ، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان.الأردن ،2015، ص207

(1) معدل دوران البضائع = تكلفة شراء بضاعة مبيعة ÷ متوسط المخزون.

(2) معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء المواد واللوازم مستعملة ÷ متوسط المخزون.

(3) معدل دوران المنتجات المنجزة = تكلفة إنتاج المنتجات المبيعة ÷ متوسط المخزون.

(4) متوسط المخزون = مخزون أول مدة - مخزون آخر مدة.

(5) المدة = $(1 \div \text{المعدل}) \times 360$

كلما كانت سرعة حركة المخزون كبيرة كلما إستطاعت المؤسسة تحقيق حجم أكبر من رقم الأعمال وذلك بنفس حجم الأصول الثابتة.

الفرع الخامس: التقييم بواسطة نسب المردودية¹

المردودية في مفهومها العام قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عائدات مالية أما مردودية المؤسسة فهي قدرة الأموال المستعملة على تحقيق أرباح صافية من هذه الأموال وتقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً- المردودية التجارية:

تقيس هذه النسبة السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة لمدى تحكم هذه الأخيرة في تكاليف منتجاتها و تحسب بالعلاقة:

(1) المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

(2) معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ مجموع الأصول

ثانياً- المردودية الاقتصادية:

تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية والإستثنائية، وتتمثل في العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي إستعملتها.

• معدل المردودية الاقتصادية Re = نتيجة العمليات (الإستغلال) بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية.

ثالثاً- المردودية المالية:

تسمى أيضا مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بن النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من إستثمار أموال أصحاب المؤسسة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

(1) المردودية المالية RCP = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة

(2) الربحية الإجمالية = النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ رقم الأعمال

¹ سعيدة بورديمية، التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 باتنة، محاضرة مطبوعة، 2014-2015، ص 45-46

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة

من أجل الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى نفس الموضوع، قمنا بإختيار مجموعة من المذكرات التي قمنا بتلخيصها وتطرقنا إلى أهم النتائج المتوصل إليها وعليه قمنا بتقسيم هذا البحث كما يلي:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الدراسات السابقة والمتمثلة في ما يلي:

الدراسة الأولى: بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية المؤسسة جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة.
- إبراز أهمية إستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- الإطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية.
- محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

نتائج الدراسة:

- الإختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات يؤثر مباشرة على مستخدميها، لأنهم بصدد إتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب إتباع أسس في العرض والإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية تزيد من درجة الإبلاغ المالي والمحاسبي في القوائم المالية.

الدراسة الثانية: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2000.

إشكالية الدراسة: ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه.
- محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي ومؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.
- تطبيق المؤشرات في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.
- تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة إستطاعت مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل.
- حققت المؤسسة مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق، فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.

الدراسة الثالثة: فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة لنيل درجة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة آل البيت الكويت، 2016.

إشكالية الدراسة: ما أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بنسب ومؤشرات التحليل المالي وكذلك تلك المرتبطة بالأداء المالي والمحاسبي.
- دراسة وتحليل مدى تطبيقها في شركات الإتصالات وتكنولوجيا في دولة الكويت.

نتائج الدراسة:

• تم استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي كأداة مهمة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأيضاً لمساعدة متخذي القرارات.

• إن التحليل المالي له مراحل لا بد من إتباعها بهدف الوصول إلى الهدف المنشود.

الدراسة الرابعة: علي خلف عبد الله، التحليل المالي وإستخداماته للرقابة عن الأداء والكشف عن الإنحرافات، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

إشكالية الدراسة: ما هو دور التحليل المالي في الرقابة عن الأداء المالي وكشف الإنحرافات؟

أهداف الدراسة:

• كشف الإنحرافات المالية وغير المالية في المؤسسة الإقتصادية.

• مساعدة إدارة المشروع على إتخاذ قرارات رشيدة بأقل جهد وأعلى جودة.

• معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري المتفشية في العديد من الدول.

نتائج الدراسة:

• إن عملية تقييم الأداء لها فائدة كبير لذلك فإن أغلبالمؤسسات تصدر تقارير عامة عن القوائم المالية.

• بعد إجراء التحليل المالي لشركة الإسمنت بالسعودية يتضح مدى دقة وفعالية أدوات التحليل المالي في تتبع فقرات التكاليف وتتبعها.

• هناك تطور واضح في أداء المؤسسة موضوع البحث والذي تبرزه القوائم المالية.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنقوم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفرع الأول: أوجه التشابه

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات التي ذكرناها من قبل في النقاط التالية:

أولاً: دراسة بن خروف جلييلة

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:

• تطرق كل من الدراستين إلى أدوات التحليل المالي.

• تطرق كل الدراستين إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي.

• إبراز كل من الدراستين أهمية ودور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

- تطرق كل الدراستين الى ذكر مفاهيم متعلقة بالتحليل المالي .

ثانيا: دراسة عادل عشي

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحلية في النقاط التالية:

- تطرق كل الدراستين إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي.
- إعتقاد كل من الدراستين إلى أدوات التحليل المالي في تحليل عناصر القوائم المالية
- محاولة كل من الدراستين تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.
- إعتقاد كل من الدراستين تطبيق مؤشرات التوازن المالي في إحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

ثالثا: دراسة فهد راشد مسعود الهاجري

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- تطرق كل الدراستين إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي.
- تطرق كل الدراستين إلى المفاهيم المتعلقة بنسب ومؤشرات التحليل المالي وكذلك تلك المرتبطة بالأداء المالي.
- كل دراسة حاولت شخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة من خلال إبراز نقاط القوة والضعف.

رابعا: دراسة علي خلف عبد الله

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحلية في النقاط التالية:

- تطرق كل الدراستين إلى موضوع له علاقة بالتحليل المالي.
- تطرق كل الدراستين الى ذكر مفاهيم متعلقة بالتحليل المالي .

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات التي ذكرناها من قبل في النقاط التالية:

أولاً: دراسة بن خروف جلييلة

تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المؤسسة محل الدراسة والفترة الزمنية حيث أجريت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات ببومرداس أما الدراسة الحالية فكانت في ملبنة عريب بعين الدفلى، كما تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الهدف حيث أن الدراسة السابقة هدفت إلى الإطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية، أما الدراسة الحالية حاولنا من خلالها معرفة دور التحليل المالي في تقييم المؤسسة الإقتصادية.

ثانيا: دراسة عادل عشي

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من خلال الإشكالية المطروحة، حيث طرح الباحث إشكالية بحثه إلى دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، بينما دراستنا الحالية حاولنا من خلالها طرح إشكالية الموضوع والمتمثلة في مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية كما اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المؤسسة محل الدراسة والفترة الزمنية

ثالثا: دراسة فهد راشد مسعود الهاجري

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كون هذه الدراسة من خارج الوطن، وفي هذه الدراسة تناول الباحث لموضوع أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الإتصالات وتكنولوجيا بينما الدراسة الحالية تناولنا موضوع دور التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية، كذلك تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في مكان إجراء الدراسة والفترة الزمنية التي كانت محل الدراسة، كما أن دراستنا هي مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر بينما الدراسة السابقة هي رسالة لنيل درجة الماجستير.

رابعا: دراسة علي خلف عبد الله

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من خلال الإشكالية المطروحة في كل دراسة، حيث حاول الباحث من خلال طرحه لإشكالية موضوع دراسته إلى توضيح دور التحليل المالي في الرقابة عن الأداء المالي وكشف الانحرافات بينما في دراستنا من خلال طرحنا لإشكالية حاولنا توضيح دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث مؤسسة محل الدراسة، والفترة الزمنية التي تمت فيها، حيث أجريت هذه الدراسة خارج الوطن، بينما الدراسة الحالية كانت بالمؤسسة الإنتاجية ملبنة عريب.

كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث الهدف فالدراسة السابقة هدفت إلى كشف الانحرافات المالية وغير المالية في المؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري المتفشية في العديد من الدول، بينما الهدف من الدراسة الحالية هو إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

من خلال معالجتنا لهذا الفصل إتضح لنا أن:

التحليل المالي أداة تستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وإتخاذ القرارات المناسبة، وقد تكون هذه القرارات غير صائبة إذا كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة لذلك لابد من التأكد من صحتها من أجل التوصل الى نسب ومؤشرات التوازن المالي .

التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية إلى نسب ومؤشرات مالية نستطيع من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

يعتبر التحليل المالي من بين أهم التقنيات الضرورية لحل المشاكل المطروحة، كما يعتبر وسيلة هامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات الصائبة.

مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم الادوات المستعملة في عملية التحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي

دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي تستعمل في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ويهتم المسير المالي بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجر عنها من نتائج سلبية وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والإستعمالات التي وجهت فيها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل بإعتبارها وسيلة سهلة الإستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: التعريف بملبنة عريب.
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء.
- المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة أدوات التحليل المالي.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

المبحث الأول: التعريف بملبنة عريب¹

تعتبر مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته بمنطقة عريب من أهم الوحدات الاقتصادية التي تؤدي دورا إستراتيجيا في تلبية رغبات المستهلكين، كما تقوم بدور رئيسي في تشغيل عدد كبير من العمال من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسة الأم وتقديم ملبنة عريب

إن ملبنة عريب هي نتاج عدة تطورات مرت بها، حتى وصلت ما وصلت إليه اليوم وسنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة نشأة وتطور الملبنة .

الفرع الأول: التطور التاريخي للمؤسسة الأم

الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته "Orlac" كان فيما مضى عبارة عن مؤسسة صغيرة قام بإنشائها المستعمر الفرنسي، وكانت تسمى آنذاك "Laiko"، وتعني التعاونية الجزائرية للحليب، وكان موقعها بئر خادم بالجزائر العاصمة، تقوم بتوزيع حليب البقر في قارورات من الزجاج، وبما أن إنتاجها كان ضعيفا بدأ الديوان الوطني للتجارة "Onaco" يقوم بإستيراد الحليب من السوق الأوروبية المشترك آنذاك، إلا أن هذا لم يلبي حاجيات السكان المتزايدة على الحليب.

و لهذا تم إنشاء الديوان الوطني للحليب و مشتقاته " Onalait " بمرسوم رئاسي رقم 23-69 نوفمبر 1969، وهي مؤسسة اقتصادية تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة. و كان يبلغ عدد عمالها آنذاك 450 عامل، حيث عمدت "Onalait" إلى عدة إستثمارات لتوسيع قدراتها الإنتاجية، فقامت ببناء وحدات إنتاجية للتخلص من العجز الوطني لإنتاج الحليب.

بعد إعادة الهيكلة للمؤسسات قامت الدولة بإنشاء دواوين جهوية موزعة على ثلاث مناطق:

- الديوان الجهوي للحليب في الوسط "Orlac" و مركزه بالجزائر العاصمة.
- الديوان الجهوي للحليب في الشرق و مركزه بعنابة.
- الديوان الجهوي في الغرب و مركزه بعريب.

الفرع الثاني: تقديم ملبنة عريب

كان يضم الديوان الجهوي للحليب و مشتقاته للوسط "Orlac" بعد تأسيسه عام 1981 ثلاث وحدات و هي:

- وحدة بئر خادم.
- وحدة بوداواو.
- وحدة ذراع بن خدة.

¹ وثائق مقدمة من طرف المديرية الفرعية للإدارة العامة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

ثم في سنة 1987 أنشأت وحدة عريب حيث تم إنجاز المصنع و بدأ نشاطه خلال ماي 1989 بعدما تم تأسيسه من طرف المجموعة القانونية الإيطالية "Introcoop" و تم إبرام الصفقات في 24/12/1985 وقدرت رخصة البرنامج ب 1550000.00 دج، و كان يبلغ عدد عمال الوحدة آنذاك 300 عامل، وقد تم إختيار الوحدة بالمنطقة نظراً للمساحة الشاسعة حيث تتربع على مساحة تقدر ب 11 هكتار إضافة إلى وجود عدد لا بأس به من مربي أبقار الحليب، كما أن بلدية عريب تقع على الخط الوطني رقم 04 و تبعد على مقر الولاية ب 11 كلم وقد تحصلت الوحدة على إستقلالها بتاريخ 21/10/1989 .

وإبتداءً من تاريخ جويلية 1997 أصبحت "Orlac" تسمى بالمجمع الصناعي للحليب "Giplait" وقد إختارت الوحدة نفسها ملبنة عريب و هي الآن شركة ذات أسهم "SPA" رأس مالها يقدر ب 200000000 دج، عدد عمالها حالياً 293 عامل، و هي تتمتع بإستقلالية التسيير في تسعير مختلف منتجاتها ما عدا سعر الحليب بإعتباره منتجا إستراتيجياً فسعره تسيطر عليه المديرية لجميع الوحدات و بأمر من الدولة.

المطلب الثاني: نشاط وأهداف المؤسسة

سنقوم من خلال هذا المطلب التطرق إلى نشاط المؤسسة وجملة من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

الفرع الأول: نشاط المؤسسة

إن نشاط المؤسسة هو نشاط إقتصادي تجاري، حيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الإقتصادية، و تلبية رغبات المستهلكين إلى حدّ معين، فملبنة عريب تمزج بين عدة أنشطة أو وظائف تقوم بها في حياتها اليومية و هي:

أولاً- الشراء:

تقوم الملبنة بعقد صفقات مع الموردين لتزويدها بالمواد الأولية من أجل مباشرة عملياتها الإنتاجية ويتم إختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسيين هما: الجودة والسعر.

و نأخذ مثال على هذا:

• قامت المؤسسة بعقد صفقة تجارية مع موردين أو مؤسسات خاصة في مجال التغليف لتزويد الملبنة بالغلaf المتفق عليه، ومن بين هؤلاء الموردين:

- "Utps" هي مؤسسة خاصة في الورق تقوم بصناعة التغليف.
- "Enps" وهي شركة وطنية خاصة في صناعة مادة الغلاف "Polirant"، و يستعمل في تغليف منتج الحليب.
- "Milktrade" وحدة إقتصادية ذات أسهم بالجزائر العاصمة، تتبع للمؤسسات المادة الأولية لإنتاج الحليب أي الغبرة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

• إضافة تقوم الملبنة في إطار تبادل المنافع بشراء منتجات مؤسسات وطنية أخرى لها نفس النشاط، والتي لا تنتجها من أجل إعادة بيعها قصد توسيع نشاطها و ترويج هذه المنتجات في مناطق تسويقها. كما تلقى المؤسسة نفس الشيء إذ تبيع منتجاتها للمؤسسات الأخرى، وهذه الأخيرة تستعملها كمادة أولية لإنتاج منتجات أخرى أو تقوم بإعادة بيعها، و الأمثلة على ذلك ما يلي:

• تقوم ملبنة عريب بشراء منتج "Formage Rouge" جبن أدام من ملبنة بودواو مقابل بيع تحلية شوكولاتة لهذه الملبنة.

• شراء من ملبنة سيدي بلعباس المنتجات التالية: كمومبار، زبدة "Formage Moxi" مقابل بيع لهذه الملبنة منتج الحليب و تحليه الشوكولاتة.

ثانياً - الإنتاج:

بعدما تقوم المؤسسة بعملية الشراء للمواد الأولية اللازمة تدخل في المرحلة الثانية وهي الإنتاج، و تعتبر أهم حلقة في نشاط الملبنة حيث تقوم بتحويل المواد الأولية من حالاتها الطبيعية الأولى إلى منتجات نهائية قابلة للإستهلاك و هذه المنتجات الخاصة بالحليب و مشتقاته و ندرجها في ما يلي:

الحليب المبستر، اللبن، حليب البقر، قشطه طازجة، الياغورت، تحليه، الجبن الطازج، و هذه المنتجات تنتج يوميا و في كل المواسم، أما المنتجات التي تنتجها في فصل الصيف إلى جانب المنتجات السابقة نجد المتلجات إضافة إلى هذا فإن الملبنة تنتج حسب طلبات الزبائن و قدرتها البيعية و لها قدرة إنتاجية يومية نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): منتجات الملبنة في اليوم

نوع المنتج	الكمية المنتجة
الحليب المبستر	2005870
اللبن	30320
حليب البقرة	45381
جبن طازج	6060
قشدة	110
الجبن الطري	5517
الياغورت	528
قشدة التحلية	39938
المتلجات	20000

المصدر : مصلحة المبيعات

ثالثا - البيع:

- تعد هذه المهمة أو هذا النشاط أهم عقبة داخل المؤسسة، إذ تجد الملبنة نفسها مضطربة في بيع ما تم إنتاجه، و ما هو في طور الإنتاج، و كيفية إيصاله إلى الزبون أو المستهلك الأخير وهذا النشاط تشرف عليه المديرية التجارية إلى جانب الشراء (مصلحة البيع).
- في حالة المنتج الطلبي البيع مضمون، يبقى فيه عنصر النقل الذي يكون متفق عليه، إما أن يتم بالوسائل الخاصة للمؤسسة أو بوسائل الزبون.
 - وفي حالة المنتج الغير طلبي البيع يكون غير ذلك، حيث تقوم به المؤسسة بإستخدام إمكانياتها الخاصة و قدرتها البيعية.
 - كما تقوم المؤسسة في إطار توزيع نشاطها ببيع المنتجات التي تشتريها من الملبن الأخرى، وهذا كله تهدف من ورائه تحقيق أو رفع هامش الربح و الزيادة في رفع رأس المال المؤسسة.
 - ومن خلال تعرفنا على نشاط المؤسسة نجده ينقسم إلى مرحلتين، الأولى مرحلة الإنتاج، و الثاني مرحلة تسويق المنتجات، و هذه الأخيرة تشمل جميع الأنشطة التي بها يتم إيصال السلعة إلى المستهلك أو العميل.

2- أهداف مؤسسة ملبنة عريب:

- بعد تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية الجديدة، تحولت هذه الوحدة من موزع خصوصي إلى موزع مستقل، بمعنى أنها تستطيع توزيع أي منتج كانت توزعه من قبل، وتستطيع إضافة منتجات جديدة، فالمؤسسة تسعى من خلال نشاطها التوزيعي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إنشاء مخزون أمان و تدعيم السوق الوطنية بالمواد التي توزعها.
 - إعداد برنامج التمويل على ضوء إحتياجات الزبائن.
 - توسيع تشكيلة المنتجات الموزعة و بالتالي التعامل مع موردين و زبائن جدد.
 - تحقيق أقصى حدّ ممكن من الأرباح، أي مضاعفة رقم الأعمال.
 - السهر على مراقبة الجودة و تركيب منتجاتها بالفحص المخبري للحفاظ على سلامة الزبائن.
 - العمل على إنشاء هيئات جديدة لتعزيز و توسيع شبكة التوزيع و الإتصال.
- ووحدة عريب للحليب و مشتقاته كباقي المؤسسات الأخرى، دخلت في مرحلة إقتصاد السوق، حيث أصبحت مؤسسة ذات أسهم بالعقد الموثق بتاريخ 11/07/1997 و المسماة حاليا ملبنة عريب برأس مال قدره 200.000.000 دج، و شرعت في طرح رأس مالها في 21/09/1997 .

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لملبنة عريب وإمكانياتها

إن الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة يعتبر المرآة العاكسة لها، حيث يبرز صورة عامة عن مختلف العلاقات التي تربط بين العديد من المصالح ، مع العلم أن تصميمه مرتبط بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة لذلك لا بد أن يستجيب هذا الهيكل إلى لمختلف ما تسعى المؤسسة الوصول إليه.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمبنة عريب

يقصد بالهيكل التنظيمي العلاقة بين الوظائف و الأنشطة المعتمدة في التنظيم فهو يحدد الصلاحيات والمسؤوليات و يقسم العمل بين الأفراد ، كما يوضح العلاقات الرسمية التي تربط الأقسام المختلفة ثم العلاقات داخل الأقسام، إذا فوضح الهيكل التنظيمي و فهم الأفراد له من حيث التوزيع المسؤوليات و تحويل الصلاحيات يعتبر عاملا أساسيا في تحسين أداء المؤسسة.

أولاً- المدير العام: و يقوم بالمهام التالية:

- إدارة الوحدة: له مسؤولية على كل المجريات النشاط اليومي للوحدة و المديرية الفرعية.
- التكفل بتنفيذ التوجيهات السياسية و التنموية للوحدة (التموين - إنتاج - توزيع).
- مسؤولية مدنية على كل نشاطات الوحدة، و أخطار التسيير و مسؤولية جبائية.
- الإشراف على الهيئات و المصالح و الأقسام في الوحدة من أجل المتابعة المستمرة لنشاط الوحدة وظروف العمل.

- الإطلاع على الحالة المالية و المحاسبية للوحدة و مختلف المعلومات الضرورية للتسيير من أجل إتخاذ القرارات.

- إبرام صفقات مع الموردين و الزبائن تحت شكل عقود تجارية.
- عقد إجتماعات دورية ما بين مختلف المديرية الفرعية آنذاك للوحدة، و ذلك للتنسيق فيما بينها.
- إمضاء كل المستندات، الوثائق و التقارير بغية إرسالها إلى المديرية العامة أو المتعاملين.

ثانياً- مديرية المراقبة الداخلية: و تضم أربع مكاتب رئيسية و هي:

- مديرية الرقابة و الأمن.
- مكتب مراقبة التسيير.
- مكتب أمانة المدير.
- مكتب المنازعات و الشؤون القانونية.

و سنقوم بتلخيص مهام هذه المكاتب فيما يلي:

- تنشيط و تنسيق أعمال المراقبين بالتسيير الأمثل لأدوات الإعلام الآلي.
- المراقبة اليومية لحالات الإنتاج و المبيعات و السهر على إحترام الأسعار المطبقة و المختلفة.
- المراقبة اليومية للإستهلاك، و هذا فيما يخص المواد الأولية و مواد التعبئة.
- تقييم النتائج و إقتراح إجراءات تصحيحية.
- فحص تواجد إيصالات التحويل اليومي للمنتجات المصنعة لمصلحة التوزيع.
- المراقبة اليومية لوضعية المخزونات و مراقبة الشحن.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

- متابعة هيكل الأسعار التكلفة و تحليل وضعية خزينة الوحدة.
- مراقبة وضعية الزبائن و ديون الوحدة، و تحليل جدول حسابات النتائج.
- مراقبة الأصول وإستهلاك قطع الغيار للحظيرة المتقلة.
- مراقبة الجرد و الفحص.
- حسن ملك سجلات التنظيمات، و إحترام إجراءات التسيير.
- مراقبة درجة فعالية التحقيقات لهياكل الوحدة، و منح المردودية الإجمالية.
- المشاركة في كل الأعمال التحليلية أو الملاحظات بإنجاز جدول المراقبة .

ثالثا- المديرية الفرعية لمالية و المحاسبية: و تضم أربع مصالح و هي على التوالي:

- مصلحة المحاسبة العامة.
 - مصلحة المحاسبة التحليلية.
 - مصلحة الميزانية.
 - مصلحة التغطية.
- و تقوم هذه المديرية بعدة وظائف بمساعدة هذه المصالح، و من بين هذه المهام نذكر:
- مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف و إيرادات.
 - مسك سجلات البنوك و الخزينة و تأمين الحسابات.
 - السهر على تحقق الموازنات، كما أنه تصدر و تتابع الصكوك و دفعها لأجل قبضها.
 - السهر على دفع الديون و القروض و تغطية الزبائن.
 - متابعة ملفات المنازعات (الزبائن التجارية).
 - الحرص على أملاك المؤسسة و متابعة العقود (الإستثمارات).
 - العمل على إستهلاك المواد في وقتها و المعرفة الحقيقية لسير الوحدة.
 - السهر على تحقيق الإستثمارات.
 - السهر على التصريحات الضريبية و مراجعة الحسابات
 - الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة و المالية)
 - السهر على المراقبة الدورية على الخزينة
 - تحديد تكاليف الإنتاج و تطبيق أسعار البيع و المخطط المحاسبي.
- رابعا- المديرية الفرعية للإدارة العامة: و تشرف على ثلاث مصالح و هي:
- مصلحة تسيير المستخدمين
 - مصلحة الأجور و الإعانات الاجتماعية
 - مصلحة الوسائل العامة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

و تقوم هذه المديرية بالمهام التالية:

- السهر على إحتزام حسن السلوك العام، و الإجراءات الخاصة به.
- المساهمة في وقاية أو تصفية الصراعات الجماعية أو الفردية.
- المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين.
- إنجاز مخططات التدريب و التربص و تنفيذها، كما تتكفل بالمتابعة المالية لهم بالتعاون مع المديرية الفرعية للمحاسبة و المالية.
- إنجاز مخططات التشغيل حسب حاجيات الوحدة، و تنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة.
- إنجاز مشاريع المخططات التكوينية و الإتقان و تسيير السلك المهني للوحدة بدلالة السياسة العامة و التنموية للمؤسسة فيما يخص الموارد البشرية و تسييرها من أجل الخدمات الاجتماعية.

خامسا- المديرية الفرعية للإنتاج: و تشرف على الأقسام التالية:

- قسم إنتاج الحليب.
 - قسم إنتاج مشتقات الحليب.
 - قسم إنتاج قشدة متلجة.
 - قسم جمع و تدعيم الحليب.
- وأسندت لهذه المديرية المهام التالية:
- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة و تساهم في شراء المواد الأولية.
 - الإشراف و تنسيق نشاطات هذه الوظيفة، و تحرير تقارير النشاط.
 - تحضير برامج الإنتاج و إستهلاك المواد.
 - إيجاد سبل الاستهلاك المعياري للمواد الولية و مركبات مواد التعبئة.
 - السهر على النظافة و الأمن و الآداب داخل الورشات الصناعية.
 - تساهم في إعداد البحوث فيما يخص المنتجات الجديدة بالأخذ في الحسبان الملاحظات المخبرية.

سادسا- المديرية الفرعية لمراقبة الجودة: و تضم كل من المصالح التالي:

- مصلحة التنظيم و التطهير.
- مصلحة البيكتروولوجية.
- مصلحة الفيزيولوجية.

هذه المديرية تقوم بالمهام التالية:

- السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا من جانب النظافة و مراقبة الجودة.
- السهر على إحتزام إجراءات المراقبة بالعينات و تحليلها، و كذا تحسينها.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي - دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

- تحديد حاجيات المخبر فيما يخص المنتجات و التجهيزات.
- السهر على إحترام مقاييس الإستهلاك، و إحترام قانون الجودة الصحية للمركبات و تمييز المنتج.
- الإستغلال و المراقبة و المصادقة على نتائج تحليل و التخلص من المواد الفاسدة.
- إظهار للمسؤولين نتائج التحليل مع الملاحظات و التوجيهات الضرورية.

سابعا- مديرية الصيانة: و تضم كل من المصالح التالية:

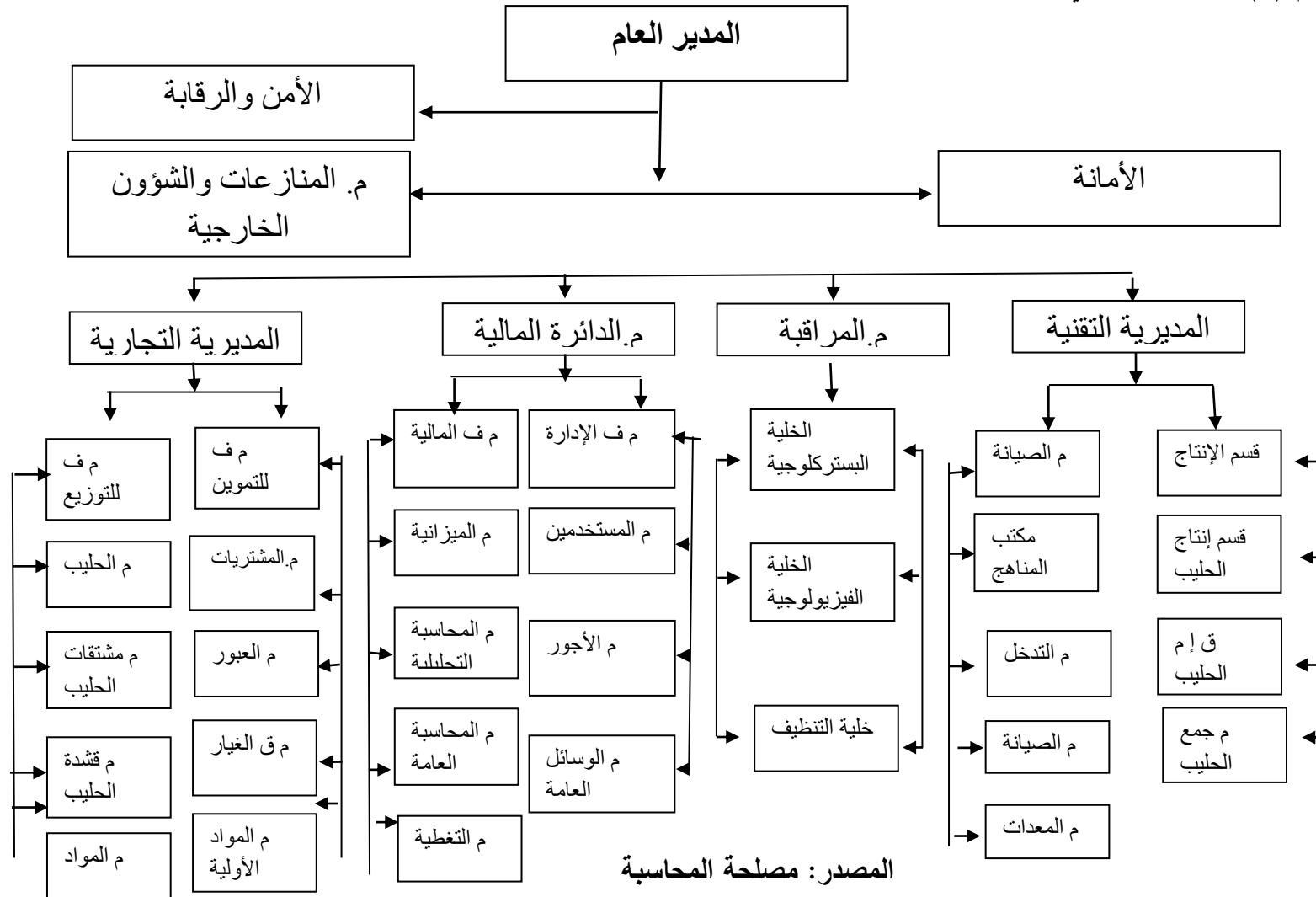
- مصلحة الطرق.
 - مصلحة التدخل.
 - مصلحة المعدات و الآلات الجديدة.
 - مصلحة المنافع.
 - مصلحة الصيانة و التجهيزات.
- و لهذه المديرية المهام التالية:
- تحديد سياسة الصيانة و ميزانية الصيانة السنوية و إحترام معايير الأمن.
 - إنجاز البرامج و ميزانية الصيانة السنوية و إحترام معايير الأمن.
 - المشاركة في إنجاز مخطط التكوين، و تشغيل المستخدمين في مصالحتها.
 - التكفل بتنسيق مصالحتها مع المصالح الأخرى.
 - المشاركة في أخذ القرار فيما يخص الصرف على التشغيل Reforme و الإنتاج و النقل.

ثامنا- المديرية التجارية: و تضم مديريتين فرعيتين، مديرية البيع و مديرية الشراء، و لكل منهما مجموعة من المصالح تقوم بالإشراف عليها، كما هي مبنية في الشكل السابق، و يتمثل دورها في ما يلي:

- تشارك في إنجاز الميزانية التقديرية السنوية.
- عقد الصفقات التجارية مع الموردين، مراعية في ذلك الجودة و السعر.
- القيام بالتقديرات بدلالة مختلف الورشات الإنتاجية و المخزون الموجود.
- تشارك في إنجاز برامج التوزيع المحلي.
- تحديد منافع البيع و القيام بعملية الفحص و المراقبة من ناحية الجودة و الكمية، و هذا قبل شحن المبيعات.
- بعث الفحوصات و إعلانات المناقضة المتعلقة بالحاجيات على المستوى الوطني و الخارجي.
- القيام بالبحوث التسويقية مثل القيام بعملية الإستقصاء و زيادة المعارض الخاصة بالمواد الأولية .

الهيكل التنظيمي لملبنة عريب :

شكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لملبنة عريب



الفرع الثاني: إمكانيات ملبنة عريب

ولقد عرفت ملبنة عريب عدة تنظيمات منذ نشأتها وذلك بسبب التغيرات الإقتصادية التي عرفتها البلاد والمتمثلة في الاقتصاد الموجه، اللامركزية للمؤسسة منذ نشأة المؤسسة الأم إلى أن أصبحت شركة ذات أسهم، ومن أهم الإمكانيات التي تتمتع بها الملبنة ما يلي:

أولاً- الإمكانيات المادية:

وتتمثل في الهياكل و المؤسسة الملبنية وهي كالتالي:

- محطة معالجة المياه الصناعية.
- محطة لتصفية المياه الملوثة.
- بئرين مجهزين بمضخات كهربائية لجلب الماء للملبنة.

ورشات الإنتاج وتنقسم الى:

- ورشة إنتاج الحليب المبستر.
- ورشة إنتاج اللبن.
- ورشة إنتاج مشتقات الحليب.
- مخازن للتبريد والحفظ.
- مباني إدارية وتجهيزات ومعدات.

ثانياً- الإمكانيات البشرية:

تزخر الملبنة بطاقات بشرية هامة منها الفنية التي تتمتع بخبرات عالية، وأخرى بسيطة حيث وصل عدد العمال في البداية إلى 380 عامل، لينخفض في سنة 1999 إلى 292 عامل تماشياً مع نظام إقتصاد السوق الذي يستوجب التخلص من البطالة المقفلة بغرض القضاء على التكاليف الإضافية ويتجلى ذلك من خلال عملية تسريح العمال التي شهدتها المؤسسات الوطنية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

والجدول التالي يبين توزيع عمال الملبنة حسب المصالح والمؤهلات العلمية:

جدول رقم (2): توزيع العمال في الملبنة

المصالح/العمال	المنفذون	عمال المصالح	الإطارات	الإطارات السامية	المجموع
المديرية العامة	-	-	01	03	014
الإدارة العامة	-	08	03	01	12
المالية والمحاسبة	01	03	04	01	09
الإنتاج	80	13	03	02	97
الصيانة	09	11	13	02	35
التموين	08	04	02	01	15
المبيعات	33	11	04	01	49
مصلحة الجمع	02	-	02	-	04
مصلحة الامن	-	01	01	-	02
المخبر	07	08	03	-	18
المتعاقدون	-	04	-	-	04
غير الناشطون	04	02	-	01	07
النساء العاملات	-	04	-	01	05
المجموع	144	69	36	12	261

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

تضم المؤسسة 36 إطار و12 إطار سامي نلاحظ أنهم متوزعون تقريبا على كل مصالح الملبنة.

جدول رقم (3): توزيع العمال حسب الدوائر

الدوائر	عريب	عين الدفلى	خميس مليانة	مليانة
النسبة المئوية	70	05	20	05

نلاحظ أن العمال من دائرة عريب تمثل أكبر نسبة لعدد العمال مقارنة بالمناطق الأخرى حيث تقدر نسبتها ب 70% وذلك كون الملبنة موجودة بعريب.

وأخيرا نستنتج أن الملبنة تحتوي على موارد بشرية فنية وبسيطة تساهم كلها في العملية الإنتاجية، وجميع العمال يقطنون داخل الولاية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

ثالثا- الإمكانيات المالية:

- بلغت قدرة مساهمة الأشخاص 984.500.000 دج.
- بلغت قيمة الإستثمارات 4.184.500.00 دج.
- 26.000.000.000.00 دج قروض بنكية.
- وبلغت القروض المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم الشباب 600.000.00 دج.
- وقدر الدخل الإجمالي سنة 1998 ب 26.550.000.000.00 دج.

رابعا- القدرة الإنتاجية:

إن ملبنة عريب تتميز بقدرة إنتاجية لا بأس بها وهي قابلة للإرتفاع فهي تلبي حاجيات 06 ولايات والمتمثلة في عين الدفلى، الشلف، تيبازة، المدية، الجلفة، تيسمسيلت، ويقدر إنتاجها اليومي بحجم 340.000 لتر.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء

سنقوم في هذا المبحث بعرض بعرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة عريب خلال سنوات 2019/2018/2017.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للملينة للفترة 2017 - 2019

سننظر في هذا المطلب إلى عرض الميزانيات المالية للملينة خلال سنوات 2019/2018/2017

الجدول رقم (4): جانب الأصول للميزانية المالية لسنة 2017

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات وخسائر ق	القيمة المحاسبية الصافية
الأصول غير جارية	101.312.850,23	101.315.287,29	178.193,44
التثبيات المعنوية	126.083.827,20		126.083.827,20
التثبيات العينية	687.065.094,86	644.410.869,68	42.654.225,18
الأراضي	1.448.425.814,60	812.314.770,35	635.111.044,25
المباني	75.723.803,11		75.723.803,11
التثبيات العينية الأخرى	200.000,00		200.000,00
التثبيات الجاري إنجازها	100.000.000,00		100.000.000,00
التثبيات المالية	492.060,40		492.060,40
مساهمات مالية أخرى	54.202.314,54		54.202.314,54
سندات أخرى مثبتة			
القروض والأصول الأخرى			
غير جارية			
الضراب المؤجلة على			
الأصول			
مجموع الأصول غير جارية	2.593.686.386,44	1.559.040.918,32	1.034.645.468,12
الأصول الجارية	222.489.764,89	4.167.055,45	218.322.759,44
قيم الإستغلال	256.904.714,38	36.724.264,22	220.180.450,16
قيم محققة	131.666.740,59	12.483733,20	119.183.007,39
الزبائن	43.566.537,78		43.566.537,78
المدينون الآخرون	2.489.041,10		2.489.041,10
الضرائب	375.628.639,95		375.628.639,95
الذمم المدينة الأخرى			
الخزينة			

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

979.370.435,82	53.375.002,87	1.032.745.438.69	مجموع الأصول الجارية
2.014.015.903,94	1.612.415.921,19	3.626.431.825,13	مجموع الأصول

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

جدول رقم (5): جانب الأصول للميزانية المالية لسنة 2018

القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات وخسائر ق	المبلغ الإجمالي	الأصول
203.193,86	101.360.433,67	101.563.627,53	الأصول غير جارية
			التشبيات المعنوية
126.083.827,20		126.083.827,20	التشبيات العينية
66.630.332,13	656.940.725,66	723.571.057,79	الأراضي
774.892.733,48	887.721.161,63	1.662.613.895,31	المباني
53.707.454,64		53.707.454,64	التشبيات العينية الأخرى
			التشبيات الجارية إنجازها
200.000,00		200.000,00	التشبيات المالية
100.000.000,00		100.000.000,00	. مساهمات مالية أخرى
492.060.40		492.060,40	. سندات أخرى مثبتة
			. القروض والأصول الأخرى
57.626.293,55		57.626.293,55	غير جارية
			. الضراب المؤجلة على
			الأصول
1.179.835.895.26	1.646.022.321,16	2.825.858.216.42	مجموع الأصول غير جارية
274.144.489,89	4.167.005,45	278.311.495,34	الأصول الجارية
			. - قيم الإستغلال
307.240.202,06	36.724.264,22	343.964.466,37	قيم محققة
138.893.604,06	26.785.534,20	165.679.138,26	. الزيائن
40.566.539,72		40.566.539,72	. المدينون الآخرون
2.489.041,10		2.489.041,10	. الضرائب
187.208.031,11		187.208.031,11	. الذمم المدينة الأخرى
			الخزينة
950.541.908,03	67.676.803,87	1.018.218.711,90	مجموع الأصول الجارية
2.130.377.803,29	1.713.699.125,03	3.844.076.928,32	مجموع الأصول

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

جدول رقم (6): جانب الأصول للميزانية المالية لسنة 2019

القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات وخسائر ق	المبلغ الإجمالي	الأصول
236.092,23	101.426.424,30	101.662.516,53	الأصول غير جارية التثبيات المعنوية التثبيات العينية
126.083.827,20		126.083.827,20	الأراضي
65.525.325,69	663.524.089,35	729.049.415,04	المباني
753.636.740,96	983.184.667,32	1.736.821.408,28	التثبيات العينية الأخرى
20.300.596,80		20.300.596,80	التثبيات الجاري إنجازها
200.000,00		200.000,00	التثبيات المالية
100.000.000,00		100.000.000,00	مساهمات مالية أخرى
492.060,40		492.060,40	سندات أخرى مثبتة
71.331.464,52		71.331.464,52	القروض والأصول الأخرى غير جارية الضراب المؤجلة على الأصول
1.137.806.107,80	1.748.135.180,97	77'2.885.941.288	مجموع الأصول غير جارية
227.616.658,29	4.167.005,45	231.783.663,52	الأصول الجارية قيم الإستغلال قيم محققة
475.217.428,51	36.724.264,22	511.941.692,73	الزبائن
145.349.956,77	27.461.201,24	172.811.158,01	المدينون الاخرون
89.111.868,73		89.111.868,73	الضرائب
2.498.041,10		2.498.041,10	الذمم المدينة الأخرى
331.705.407,40		331.705.407,40	الخزينة
1.271.490.360,80	68.352.470,91	1.339.842.831,72	مجموع الأصول الجارية
2.409.296.468,60	1.815.487.651,88	4.225.784.120,48	مجموع الأصول

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

جدول رقم (7): جانب الخصوم للميزانية المالية لسنوات 2019/2018/2017

المبالغ ل2019	المبالغ ل2018	المبالغ ل2017	الخصوم
707.120.000,00	707.120.000,00	275.670.000,00	رؤوس الاموال الخاصة -رأس المال الصادر -راس مال غير مطلوب
-	-	-	-العلاوات والاحتياطات (الإحتياطيات المدمجة)
938.705.057,28	724.529.503,49	537.879.224,95	-فارق المعادلة -النتيجة الصافية
-	-	-	-رؤوس الأموال الصافية الأخرى -ترحيل من جديد
302.907.284,48	284.445.553,79	256.920.278,57	
-30.649.465,94	-	-	
1.918.082.875,82	1.716.095.057,28	1.070.469.503,52	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	الخصوم غير الجارية: -القروض والديون المالية -الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
11.073.117,07	11.073.117,07	11.073.117,07	-الديون الاخرى غير الجارية -المؤونات والمنتجات الأخرى المدرجة في الحسابات سلفا
-	-	-	
105.451.442,31	99.449.448,73	84.865.690,10	
116.524.559,38	110.522.565,80	95.938.807,17	مجموع الخصوم غير الجارية
71.562.441,05	68.541.682,38	207.757.914,25	الخصوم الجارية: -الموردون والحسابات الملحقة -الضرائب -الديون الاخرى
135.252.489,59	67.118.832,19	47.656.226,99	
167.874.102,75	168.099.665,64	592.193.452,01	
374.689.033,40	303.760.180,21	847.607.593,25	مجموع الخصوم الجارية
2.409.296.468,60	2.130.377.803,29	2.014.015.903,94	المجموع العام للخصوم

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لملبنة عريب

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج للملبنة خلال سنوات 2019/2018/2017

جدول رقم (8): جدول حسابات النتائج لملبنة عريب للفترة 2019-2017

الرقم	إسم الحساب	2017	2018	2019
70	مبيعات من البضائع	2.716.235.069,71	3.255.904.188,50	3.475.001.148,39
72	الإنتاج المخزن	81.471,30	2.849.059,02	2.208.720,28
73	الإنتاج مثبت	8.399.958,79		
74	إعانات الاستغلال	16.317.769,00	19.427.436,00	31.796.683,00
	إنتاج الدورة	2.741.034.268,80	3.278.180.683,52	3.509.006.551,67
60	مشتريات مستهلكة	2.095.928.389,44	-2.535.595.364,81	-2.668.007.613,00
61	خدمات خارجية	-29.038.184,25	-30.750.148,88	-29.559.481,15
	إستهلاك الدورة	0	-2.566.345.513,69	-2.697.567.094,15
	ق المضافة للإستغلال	2.124.966.573,69		
63	أعباء المستخدمين	-212.331.684,44	-223.029.262,99	-278.979.875,61
64	الضرائب والرسوم	-6.459.289,06	7.422.145,18	-8.956.508,49
	إجمالي فائض الإستغلال	397.276.721,15	481.383.716,66	523.493.073,42
75	المنتجات العملياتية	22.786.721,50	8.889.301,62	10.308.736,78
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-6.559.081,85	-2.611.534,52	-10.370.386,84
78	إسترجاعات خ ق م	-132.548.688,80	-157.176.679,94	-179.366.329,52
68	مخصصات إ م خ ق	3.946.218,62	2.800.991,13	5.052.843,12
	نتيجة الإستغلال	284.901.852,62	333.285.839,95	349.117.936,96
76	المنتجات المالية	5.750.000,00	5.750.000,00	5.750.000,00
66	الأعباء المالية	-		
	النتيجة المالية 6	5.750.000,00	5.750.000,00	5.750.000,00
	النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6	290.651.852,62	339.035.839,95	354.867.936,96
69	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-39.417.084,86	58.014.265,17	-65.665.823,45
	الضرائب المؤجلة	5.685.510,81	3.423.979,01	13.705.170,97
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	2.773.517.170,92	3.295.620.976,27	3.530.118.131,57
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	2.516.596.892,35	-3.011.175.422,48	3.227.210.847,09
77	نواتج غير عادية			
67	أعباء غير عادية			

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

			النتيجة الغير العادية	
302.907.284,84	284.445.553,79	256.920.278.57	النتيجة الصافية	

المصدر:مصلحة المالية والمحاسبة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة أدوات التحليل المالي

بعدما تناولنا في الفصل الأول إلى بعض المفاهيم النظرية للتحليل المالي سنحاول في هذا المبحث تطبيق ما تم عرضه على أرض الواقع بملبنة عريب، حيث سنقوم بتحليل الميزانيات المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانيات المالية المختصرة للملبنة خلال سنوات 2019/2018/2017 وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

أولاً: الميزانية المالية المختصرة للملبنة خلال الفترة 2019-2017

جدول رقم (9): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول غير الجارية	178.193,44	0,008	الأموال الدائمة:	1.070.469.503,52	53,15
-قيم معنوية	879.572.899,74	44,59	-الأموال الخاصة	95.938.807,17	4,76
-قيم مادية	154.894.374,94	7,69	-الخصوم غير جارية		
-قيم مالية			مجموع الاموال الدائمة	1.166.408.310,69	57,91
مجموع الأصول غير الجارية	1.034.645.468,12	51,37	الخصوم الجارية:		
الأصول الجارية	218.322.759,44	10,84	-د ق أ ماعدا خ	847.607.593,25	42,08
-المخزونات	385.419.036,43	19,13	الخصوم		
-قيم قابلة للتحقيق	375.628.639,95	18,65	-خزينة الخصوم	0	
-خزينة الأصول			مجموع الخصوم الجارية	847.607.593,25	42,08
مجموع الأصول الجارية	979.370.435,82	48,62	مجموع الخصوم		
مجموع الأصول	2.014.015.903,94	100	مجموع الخصوم	2.014.015.903,94	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

جدول رقم (10): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

النسبة %	المبالغ	الخصوم	النسبة %	المبالغ	الأصول
80.55	1.716.095.057,28	الأموال الدائمة:	0,0095	203.193,86	الأصول غير الجارية
5.19	110.522.565,80	-الأموال الخاصة	47,94	1021314347,45	-قيم معنوية
		-الخصوم غير جارية	7,43	158318353,95	-قيم مادية
85.74	623,08.617.826.1	مجموع الاموال الدائمة	38,55	1.179.835.895,26	مجموع الأصول غير الجارية
14.25	303.760.180,21	الخصوم الجارية:	12,86	274.144.489,89	الأصول الجارية
		- ق أ م ا ع ا خ الخصوم	22,96	387,03.189.489	-المخزونات
		-خزينة الخصوم	8,78	187.208.031,11	-قيم قابلة للتحقيق
	0				-خزينة الأصول
14.25	303.760.180,21	مجموع الخصوم الجارية	44,61	950541908,03	مجموع الأصول الجارية
100	377.803,290.2.13	مجموع الخصوم	100	2.130.377.803,29	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

جدول رقم (11): الميزانية المالية المختصر لسنة 2019

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
79,61 4,83	1.918.082.875,82 116.524.559,38	الأموال الدائمة: -الأموال الخاصة -الخصوم غير جارية		236.092,23 490,65.546.965 524,92.023.172	الأصول غير الجارية -قيم معنوية -قيم مادية -قيم مالية
84,44	2034607435,2	مجموع الأموال الدائمة	47,22	1.137.806.107.80	مجموع الأصول غير الجارية
15,55	374.689.033,40 0	الخصوم الجارية: -دق أ ماعدا خ الخصوم -خزينة الخصوم		227.616.658,29 295,11.168.712 331.705.407.40	الأصول الجارية -المخزونات -قيم قابلة للتحقيق -خزينة الأصول
15,55	374.689.033,40	مجموع الخصوم الجارية	52,77	1.271.490.360,80	مجموع الأصول الجارية
100	2.409.296.468,60	مجموع الخصوم	100	2.409.296.468.60	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

ثانياً-تقييم الاداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم (12): حساب رؤوس الأموال العاملة

2019	2018	2017	البيان / السنوات
2.034.607.435,20	1.826.617.623,08	1.166.408.310,69	الأموال الدائمة
1.137.806.107,80	1.179.835.895,26	1.034.645.468,12	الأصول الثابتة
= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة			رأس المال العامل الدائم
896.801.327,40	646.781.727,82	131.762.842,57	
%580,61	%390,86	-	نسبة التطور
1.918.082.875,82	1.716.095.057,28	1.070.469.503,52	الأموال الخاصة
1.137.806.107,80	1.179.835.895,26	1.034.645.468,12	الأصول الثابتة
= الأموال الخاصة - الأصول الثابتة			رأس المال العامل الخاص
780.276.768,02	536.259.162,02	35.824.035,40	
%2.078,08	%1.396,25	-	نسبة التطور
116.524.559,38	110.522.565,80	95.938.807,17	ديون طويلة الأجل
374.689.033,40	303.760.180,21	847.607.593,25	ديون قصيرة الأجل
= ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل			رأس المال العامل الأجنبي
491.213.592,78	414.282.746,01	943.546.400,42	
% - 46,93	% - 56,08	-	نسبة التطور
780.276.768,02	536.259.162,02	35.824.035,40	رأس المال العامل الخاص
491.213.592,78	414.282.746,01	943.546.400,42	رأس المال العامل الأجنبي
= رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي			رأس المال العامل الإجمالي
1.271.490.360,80	950.541.908,03	979.370.435,82	
%29.82	% - 2,94	-	نسبة التطور

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

التعليق:

بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

نلاحظ أنه موجب وقد إرتفع في سنة 2018 و 2019 وهذا بسبب الزيادة الملحوظة للأموال الخاصة على الرغم من إرتفاع الأصول الثابتة سنة 2018 مما يعني توفر هامش أمان يجعل المؤسسة قادرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل وقدرتها على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة.

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

هو أيضا موجب وفي إرتفاع مستمر خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع إلى الإرتفاع الكبير في الأموال الخاصة على الرغم من إرتفاع الأصول الثابتة سنة 2018 هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الإعتماد على الموارد الخارجية وهذا شئى إيجابي للمؤسسة.

بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ أنه قد إنخفض في سنتي 2018 و 2019 مقارنة مع سنة 2017 بحوالي 56 و 46 بالمئة وهذا راجع الى الإنخفاض الكبير في حساب الموردين والديون الأخرى وبما أنه أقل من الأموال الخاصة يعني أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة أكثر من إعتمادها على ديون قصيرة الأجل أي أن المؤسسة مستقلة ماليا.

بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ أنه قد إنخفض في سنة 2018 بحوالي 2 بالمئة مقارنة مع سنة 2017 وفي سنة 2019 إرتفع بحوالي 29 بالمئة وهذا راجع الى إرتفاع رأس المال العامل الخاص مما يبين لنا الدوران السريع لعناصر الأصول المتداولة مع الزيادة في حجم المخزونات.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

جدول رقم (13): حساب الإحتياجات في رأس المال العامل والخزينة

2019	2018	2017	البيان / السنوات
1.271.490.360,80	950.541.908,03	979.370.435,82	الأصول الجارية
331.705.407,40	187.208.031,11	375.628.639,95	خزينة الأصول
374.689.033,40	303.760.180,21	847.607.593,25	الخصوم الجارية
0	0	0	خزينة الخصوم
= الأصول الجارية - خزينة الأصول - الخصوم الجارية - خزينة الخصوم			إحتياجات رأس المال العامل
565.095.920	495.573.696,71	-243.865.743,38	
% - 331,72	% - 303,21	-	نسبة التطور
= خزينة الأصول - خزينة الخصوم			الخزينة
331.705.407,40	187.208.031,11	375.628.639,25	
% - 11,69	% - 45,37	-	نسبة التطور

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ميزانيات المؤسسة

التعليق:

بالنسبة لإحتياجات رأس المال العامل:

نلاحظ أنه في سنة 2017 كان الإحتياج لرأس المال العامل سالبا، هذا يعني أن الموارد التمويلية أكبر من الإحتياجات بكثير، ثم لاحظنا انه أصبح موجب في سنتي 2018 و 2019 وسبب هذا الإرتفاع يعود إلى إرتفاع قيمة إحتياجات التمويل والإخفاض في قيمة موارد التمويل.

وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة إحتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدلى الغير.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى
بالنسبة للخبزينة:

إنخفاض مؤشر الخبزينة في سنة 2018 يعكس بشكل واضح الصعوبات التي تواجهها المؤسسة، حيث أن رأس المال العامل لا يغطي إحتياجات رأس المال العامل، ويعود السبب أيضا إلى نقص في القيم الجاهزة خلال تلك السنة وفي سنة 2019 عاد للإرتفاع ويرجع ذلك إلى الزيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة وهذا شيء إيجابي للمؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

سنقوم في هذا المطلب بالتحليل المالي للملينة خلال سنوات 2019/2018/2017 بواسطة النسب المالية.

الفرع الأول: تقييم الأداء بواسطة نسب السيولة

نسبة السيولة العامة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

نسبة السيولة المختصرة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{خزينة الاصول}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

نسبة السيولة الحالية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

جدول رقم (14): حساب نسب السيولة

البيان/السنوات	2017	2018	2019
الأصول الجارية	979.370.435,82	950.541.908,03	1.271.490.360,80
الخصوم الجارية	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة السيولة العامة	115,54	312,92	339,34
قيم محققة+قيم جاهزة	761.047.676,38	676.397.418,14	1.043.873.702,51
الخصوم الجارية	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة السيولة المختصرة	89,78	222,67	278,59
خزينة الأصول	375.628.639,95	187.208.031,11	331.705.407,40
الخصوم الجارية	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة السيولة الفورية	44,31	61,63	88,52

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

التعليق:

بالنسبة للسيولة العامة:

نلاحظ أنها في تزايد مستمر بسبب انخفاض الخصوم الجارية ومن المستحسن أن تكون نسبة السيولة العامة أكبر من 100% وهو شرط محقق في المؤسسة خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن المؤسسة لها سيولة كافية لمواجهة الديون قصيرة الاجل، أي وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل.

ولكن نلاحظ أن في سنتي 2018 و 2019 أصبحت هذه النسبة تفوق 300% وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ للأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد الأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل الوصول للنسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

بالنسبة للسيولة المختصرة:

نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة تفوق 80% في السنة الأولى ثم إرتفعت في 2018 و 2019 لتفوق 220% وهي نسبة مرتفعة، ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل الديون لأنه من خلال النسب المحسوبة في السنتين الأخيرتين يظهر أن المؤسسة مبالغ في الإحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

بالنسبة للسيولة الفورية:

بالنسبة للسيولة الفورية فان نسبة 44% تعتبر نسبة مريحة للمؤسسة، أي أن المؤسسة تحتفظ بقدر معقول من النقدية وهذا يدل على أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة إلتزاماتها المستحقة في تواريخ إستحقاقها وهذه النسبة تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة ، اما لسنتي 2018 و 2019 فقد إرتفعت هذه النسبة إلى 61% و 88% على التوالي وهي نسبة مرتفعة وهذا يعني أن المؤسسة إحتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

الفرع الثاني: تقييم الأداء بواسطة نسب التمويل

جدول رقم (15): حساب نسب التمويل

2019	2018	2017	البيان / السنوات
2.034.607.435,20	1.826.617.623,08	1.166.408.310,69	الأموال الدائمة
1.137.806.107,80	1.179.835.895,26	1.034.645.468,12	الأصول غير جارية
= الأموال الدائمة ÷ الأصول غير جارية			نسبة التمويل الدائم
1,78	1,54	1,12	
1.918.082.857,82	1.716.095.057,28	1.070.469.503,52	الأموال الخاصة
1.137.806.107,80	1.179.835.895,26	1.034.645.468,12	الأصول غير جارية
= الأموال الخاصة ÷ الأصول غير جارية			نسبة التمويل الخاص
1,68	1,45	1,03	
2.409.296.468,60	2.130.377.803,29	2.014.015.903,94	مجموع الأصول
491.213.592,78	414.282.746,01	943.546.400,42	مجموع الديون
= مجموع الأصول ÷ مجموع الديون			نسبة القدرة على الوفاء
4,90	5,14	2,13	
= مجموع الديون ÷ مجموع الأصول			نسبة التمويل الخارجي
0,20	0,19	0,46	(المديونية)
= الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون			نسبة الإستقلالية المالية
3,90	4,14	1,13	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ميزانيات المؤسسة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

التعليق:

نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ أنها في تزايد مستمر بسبب الزيادة الكبيرة في الأموال الدائمة ومن المستحسن أن تكون نسبة التمويل الدائم أكبر من 100 % وهو شرط محقق في المؤسسة مما يعني تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل دائم موجب أي أن رأس المال العامل الدائم يغطي جميع الأصول الثابتة مما يدل على أن المؤسسة متوازنة مالياً خلال الفترة المدروسة.

نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ أن هذه النسبة تفوق 100% في السنوات الثلاثة وهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممول عن طريق الأموال الخاصة، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

نسبة القدرة على الوفاء:

نلاحظ أنها موجبة على مدار السنوات الثلاث وفي إرتفاع مستمر بسبب إرتفاع الأصول والإخفاض الكبير في مجموع الديون وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها.

نسبة التمويل الخارجي (المديونية):

من المستحسن أن تكون نسبة المديونية أقل من 50% وهو شرط محقق في المؤسسة ويعود هذا لإرتفاع الأصول والإخفاض الكبير في مجموع الديون مما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يسمح لها بالحصول على قروض جديدة.

نسبة الإستقلالية المالية:

نلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية قد إرتفعت في سنة 2018 و 2019 وهذا راجع لإرتفاع الأموال الخاصة وإخفاض مجموع الديون، من المستحسن أن تكون نسبة الإستقلالية المالية أكبر من 100% وهو شرط محقق في المؤسسة أي ان المؤسسة مستقلة مالياً.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

الفرع الثالث: تقييم الأداء بواسطة نسب الهيكل المالي

جدول رقم (16): حساب نسب هيكل الأصول

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأصول غير جارية	1.034.645.468,12	1.179.835.895,26	1.137.806.107,80
مجموع الأصول	2.014.015.903,94	2.130.377.803,29	2.409.296.468,60
نسبة الأصول غير جارية	= الأصول غير جارية ÷ مجموع الأصول × 100		
	46.05%	55,38%	47,22%
الأصول الجارية	979.370.435,82	950.541.908,03	1.271.490.360,80
نسبة الأصول الجارية	= الأصول الجارية ÷ مجموع الأصول × 100		
	53.95%	44.62%	52.78%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النتائج المتحصل عليها خلال السنوات 2019/2018/2017 على التوالي 53.95% / 44.62% و 52.78% والتي تعبر عن أهمية الأصول الجارية بالنسبة للأصول غير الجارية (الثابتة) يمكن القول أنه مادامت هذه النسب أكبر من 50% في السنة الأولى والأخيرة فهي تدل على أن المؤسسة في حالة جيدة، أما في 2018 فقد كانت هذه النسبة أقل من 50% وهذا راجع إلى حركة الأصول الجارية البطيئة ولا تحقق أرباح وهذا ما يدل على أن الأصول غير الجارية أكبر من الأصول الجارية في سنة 2018.

وبما أن النتائج المتحصل عليها محصورة بين 40% و 60% سواء بالنسبة لنسبة الأصول الجارية وغير الجارية وهذا يعني أن المؤسسة مختلطة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

جدول رقم (17): حساب نسب هيكله الخصوم

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	1.166.408.310,69	1.826.617.623,08	2.034.607.435,20
مجموع الخصوم	2.014.015.903,14	2.130.377.803,29	2.409.296.468,60
نسبة الأموال الدائمة	$\frac{1.166.408.310,69}{2.014.015.903,14} = 57,91\%$	$\frac{1.826.617.623,08}{2.130.377.803,29} = 85,74\%$	$\frac{2.034.607.435,20}{2.409.296.468,60} = 84,44\%$
الأموال الخاصة	1.070.469.503,52	1.716.095.057,28	1.918.082.875,82
نسبة الأموال الخاصة	$\frac{1.070.469.503,52}{2.014.015.903,14} = 91,77\%$	$\frac{1.716.095.057,28}{2.130.377.803,29} = 93,94\%$	$\frac{1.918.082.875,82}{2.409.296.468,60} = 94,28\%$
الخصوم غير جارية	95.938.807,17	110.522.565,80	116.524.559,38
نسبة الخصوم غير جارية	$\frac{95.938.807,17}{1.070.469.503,52} = 8,33\%$	$\frac{110.522.565,80}{1.716.095.057,28} = 6,06\%$	$\frac{116.524.559,38}{1.918.082.875,82} = 5,72\%$
الخصوم الجارية	847.607.539,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة الخصوم الجارية	$\frac{847.607.539,25}{2.014.015.903,14} = 42,09\%$	$\frac{303.760.180,21}{2.130.377.803,29} = 14,26\%$	$\frac{374.689.033,40}{2.409.296.468,60} = 15,56\%$

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ميزانيات المؤسسة

التعليق:

- إرتفاع نسبة الأموال الدائمة في سنتي 2018-2019 مقارنة مع سنة 2017 كان نتيجة زيادة الأموال الخاصة بشكل كبير والإخفاض أيضا في الخصوم جارية.
- نسبة الأموال الخاصة في إرتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة فالمؤسسة تعمل على زيادة رأس مالها الخاص، وهذه النسبة تمثل حجم الأموال الخاصة المستخدمة في تمويل نشاطات المؤسسة.
- نلاحظ أن نسبة الخصوم غير جارية في إنخفاض رغم زيادة الخصوم غير جارية وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة للأموال الخاصة.
- نسبة الخصوم الجارية إنخفضت بشكل كبير سنتي 2018-2019 مقارنة مع سنة 2017 وهذا بسبب الإخفاض الملحوظ في حساب الموردين.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

الفرع الرابع: تقييم الأداء بواسطة نسب النشاط

جدول رقم (18): حساب نسب النشاط

2019	2018	2017	البيان/ السنوات
3.475.001.148,39	3.255.904.188,50	2.716.235.069,71	رقم الأعمال
1.137.806.107,80	1.179.835.895,26	،121.034.645.468	الأصول الثابتة
= رقم الاعمال ÷ الأصول الثابتة			معدل دوران الأصول
3,05	2,75	2,92	الثابتة
1.271.940.360,80	950.541.908,03	979.370.435,82	الأصول المتداولة
= رقم الاعمال ÷ الأصول المتداولة			معدل دوران الأصول
2,73	3,42	2,77	المتداولة
2.409.296.468,60	2.130.377.803,29	2.014.015.903,94	مجموع الأصول
= رقم الاعمال ÷ مجموع الاصول			معدل دوران الأصول
1.44	1,52	1,34	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ميزانيات المؤسسة

التعليق:

- بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فهو يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة ل 2017 يقدر المعدل ب 2.92 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد 2.92 من المبيعات وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة ثم لاحظنا أنه قد إنخفض قليلا في سنة 2018 ثم عاد للإرتفاع سنة 2019 وهذا يبين حسن إدارة الأصول الثابتة.
- بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة إرتفع في سنة 2018 ثم عاد للإنخفاض سنة 2019 ، ولكنه يظل معدل مرتفع يبين مدى قدرة المؤسسة في تسيير مخزوناتها.
- بالنسبة لمعدل دوران الأصول نلاحظ أنه أكبر من 1 خلال الفترة المدروسة وهذا يبين أن كل دينار مستثمر في 2017 يولد 1.34 دينار من المبيعات ، اما في 2018 قدر هذا المعدل ب 1.52 وذا ما يعني تحسن طفيف في كفاءة الإدارة ثم إنخفض مرة أخرى إلى 1.44 ولكنه يبقى معدل جيد، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وهذا يعني أن المؤسسة بإمكانها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

الفرع الخامس:تقييم الأداء بواسطة نسب المردودية

جدول رقم (19): حساب نسب المردودية

2019	2018	2017	البيان / السنوات
302.907.284,48	284.448.553,79	256.920.278,57	النتيجة الصافية للسنة المالية
60.2.409.296.468	2.130.377.803,29	2.014.015.903,94	مجموع الأصول
= النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ مجموع الاصول			معدل العائد على الأصول
0,12	0,13	0,12	
349.117.936,96	333.285.839,95	2,62284.901.85	نتيجة الإستغلال
2.409.296.468,60	2.130.377.803,29	2.014.015.903,94	مجموع الأصول
= نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول × 100			المردودية الإقتصادية
14,49%	15,64%	14,14%	
302.907.284,48	284.445.553,79	256.920.278,57	النتيجة الصافية
1.918.082.875,82	1.716.095.057,28	1.070.469.503,52	الأموال الخاصة
= النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة × 100			المردودية المالية
15,79%	16,57%	24,00%	
302.907.284,84	284.445.553,79	256.920.278,57	النتيجة الصافية للسنة المالية
= النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ رقم الاعمال × 100			معدل الربحية الاجمالية
8.71%	8,73%	9,45%	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق مقدمة من المؤسسة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

التعليق:

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول نلاحظ أن كل 1 دينار من الأصول يولد تقريبا 0,12 من النتيجة الصافية ومقارنة مع حجم الأصول التي تمتلكها المؤسسة فهذه النسبة منخفضة نوعا ما.
- بالنسبة للمردودية الإقتصادية هي تقريبا متساوية خلال الفترة المدروسة فالمؤسسة حافظت على معدل 14 الى 15 بالمئة في جميع السنوات وهذا بسبب النتيجة الإجمالية الكبيرة.
- بالنسبة للمردودية المالية نرى أنها قد إنخفضت في سنتي 2018 و 2019 وهذا راجع الى إرتفاع الأموال الخاصة فكل 1 دينار يولد 0.15 الى 0.14 دينار من النتيجة الصافية هذه النسبة ضعيفة نوعا ما.
- بالنسبة لمعدل الربحية الاجمالية نلاحظ أن المؤسسة حققت ربحية محصورة بين 10 و 8% فكل 1 دينار من رقم الأعمال يولد ما بين 0.1-0.08 من النتيجة الصافية وهذه نسبة ضعيفة نسبيا.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي -دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بإظهار الوضعية المالية للمؤسسة وهذا بقصد تقييم أداءها المالي فقد عرضنا كل ما يخص ملبنة عريب من نشأتها وتعريفها إضافة إلى هيكلها التنظيمي كما عرضنا الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج لثلاثة سنوات متتالية متنوعة بالميزانيات المختصرة.

وبالإعتماد على هذه القوائم المالية قيمنا الأداء المالي لملبنة عريب بحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لهاته السنوات ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها نستنتج ان:

المؤسسة متوازنة ماليا بما أن رأس المال العامل والخزينة أكبر من الصفر لكن نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل ليس في وضعية جيدة.

أيضا نرى أن النسب المالية تعبر عن الوضع المالي الجيد في المؤسسة ومنه يمكن القول أن الأداء المالي للمؤسسة مقبول.

خاتمة

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لذا تهتم المؤسسة بالتحليل المالي لتشخيص وضعيتها المالية، فالتحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي والمراقبة المالية الدقيقة للكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة بإستعمال وسائل مالية مختلفة، ووضع خطط تتناسب مع إمكانيات المؤسسة.

فمن خلال الدراسة النظرية والميدانية تبين لنا أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالية للمؤسسة فالتحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية مستعمل بجدية مما له من أهميته بالغة، ويعد وسيلة لتقييم الأداء المالي والمراقبة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الإنحرافات إن وجدت، كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي ويعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

إن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بهذه القوائم حيث تهدف القوائم المالية الأساسية إلى عرض صورة واضحة للمؤسسة من خلال الحرص على أن تكون هذه القوائم مقبولة لدى مستخدميها وتلبي كافة إحتياجاتهم.

أيضا حاولنا معرفة أهم أساليب كيفية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وهذا بإعطاء صورة واضحة عنه، فتقييم الأداء يعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وهو يبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن إستخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسيير عليه المؤسسة في إتخاذ قراراتها وهذا بناءً على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

الجانب النظري:

- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لما يعطي صورة واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسة.
- يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة معلومات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهدافها لذا يوفر أساس في تحديد مسارها ونجاحها ومستقبلها.
- يتأثر الأداء المالي بعدة عوامل من شأنها أن تؤثر سلبا عليه لذا وجب على المؤسسة توفير بيئة تساعد العاملين على القيام بمهامهم بشكل جيد.

- أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- إستعمال القوائم المالية بشكل ملائم يمكن من التقييم الجيد للأداء المالي.

الجانب التطبيقي

بعد تقييم الأداء المالي لمبنة عريب توصلنا لجملة من النتائج :

- اعتماد لمبنة عريب على أدوات التحليل المالي ساهم في تقييم الأداء المالي لها.
- حققت المؤسسة رأس المال العامل الدائم موجب في جميع السنوات وهذا ما يوفر هامش أمان.
- إنخفاض رأس المال العامل الأجنبي يدل على أن المؤسسة تقلل من تمويل نشاطها خارجيا.
- رأس المال العامل الخاص موجب خلال الفترة المدروسة مما يدل على قدرة المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة.
- إحتياجات راس المال العامل أصبح موجب في السنتين الأخيرتين هذا يعني أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية إحتياجات الدورة.
- نسب السيولة العامة والمختصرة تدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل والوفاء بالتزاماتها.
- نسب التمويل تبرز أن المؤسسة تستطيع الحصول على قروض جديدة وأنها مستقلة ماليا.
- تبين لنا نسب النشاط أن المؤسسة قد سيرت أصولها بشكل مقبول خلال فترة الدراسة.
- الأداء المالي للمؤسسة كان جيد خلال فترة الدراسة وهذا من شأنه المساهمة في نموها وتطورها.

إختبار الفرضيات:

بعد إكمالنا لهذه الدراسة يمكننا من إختبار الفرضيات فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** مقبولة حيث يعتبر التحليل المالي أداة لمعالجة البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها قصد الحصول على معلومات لتقييم الأداء وإتخاذ القرارات.
- **الفرضية الثانية:** مقبولة حيث أن النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.
- **الفرضية الثالثة:** مقبولة لأنه من غير التحليل المالي لا يمكن للمؤسسة قياس وتقييم توازنها المالي، فالتحليل المالي مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.

التوصيات:

من خلال تقييمنا للأداء المالي لمبنة عريب نقدم بعض التوصيات للمؤسسة:

- على المؤسسة إعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لإكتشاف نقاط القوة والضعف وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

- على المؤسسة إيجاد مصادر تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية إحتياجات دورة الإستغلال.
- يجب على المؤسسة إستغلال الفائض الموجود في الخزينة.
- يجب على المؤسسة من توسيع نشاطها من خلال إستعمال مواردها الخاصة

أفاق الدراسة:

وفي ختام دراستنا ألا وهي دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية نرجو أن نكون قد ألممنا بجوانب الموضوع خاصة الأساسية منه ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة وجدنا بعض المواضيع التي تحتاج الى دراسة معمقة نستعرض بعضا منها:

- هل يعتبر التحليل المالي وسيلة كافية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة؟
- الأساليب الرياضية والاحصائية في التحليل المالي؟
- ماهي الأدوات الأكثر إستعمالا في التحليل المالي؟
- ماهي الأساليب الجديدة المستخدمة في التحليل المالي؟

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000
2. زغيب مليكة ،بوشنقىر ميلود ،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 2010 .
3. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ifrs ،الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
4. عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص5.
5. عامر عبد الله ، التحليل والتخطيط المالي المتقدم ،الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان.الأردن،2015.
6. فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله ، فلسطين،2008
7. محمد الصيرفي،التحليل المالي وجهة نظر محاسبية وإدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر،2014
8. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، دار الحامد ،عمان، 2009.
9. منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ، 2005 .
10. مؤيد راضي خنفر وآخرون، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.الأردن، 2009.
11. وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2009.

المذكرات:

1. بن هدى خالد، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016
2. حداد عبد الله وزملائه ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة إ ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة ، الجزائر ،2018.
3. حمداس هلال وزملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر .

4. غربي حمزة وآخرون، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2017.
5. كريم نسرين وآخرون، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي أمحمد أولحاج-البويرة، 2018.
6. اليمين سعادة إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

الملتقيات :

1. قمري زينة ، واقع إستخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 27-28 جانفي، 2009.

المطبوعات:

1. أ. عبد الرحمان بن سانية، أساسيات التحليل المالي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، محاضرة مطبوعة، 2018.
2. ساجي فاطمة، التحليل المالي، قسم علوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، محاضرة مطبوعة، 2016-2017.
3. سعيدة بورديمة، التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 باتنة، محاضرة مطبوعة، 2014-2015.

الملاحق

الملحق رقم 1: جانب الأصول للملينة سنة 2017-2018

SPA LAITERIE ARIB

ARIB AIN DEFLA

N° D'IDENTIFICATION:099744076201794

EDITION_DU:27/07/2020 15:35

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018		2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		101 563 627,53	101 360 433,67	203 193,86
Immobilisations corporelles				
Terrains		126 083 827,20		126 083 827,20
Bâtiments		723 571 057,79	656 940 725,66	66 630 332,13
Autres immobilisations corporelles		1 662 613 895,31	887 721 161,83	774 892 733,48
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		53 707 454,64		53 707 454,64
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées		200 000,00		200 000,00
Autres titres immobilisés		100 000 000,00		100 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		492 060,40		492 060,40
Impôts différés actif		57 626 293,55		57 626 293,55
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 825 858 216,42	1 646 022 321,16	1 179 835 895,26
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		278 311 495,34	4 167 005,45	274 144 489,89
Créances et emplois assimilés				
Clients		343 964 466,37	36 724 264,22	307 240 202,15
Autres débiteurs		165 679 138,26	26 785 534,20	138 893 604,06
Impôts et assimilés		40 566 539,72		40 566 539,72
Autres créances et emplois assimilés		2 489 041,10		2 489 041,10
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		187 208 031,11		187 208 031,11
TOTAL ACTIF COURANT		1 018 218 711,90	67 676 803,87	950 541 908,03
TOTAL GENERAL ACTIF		3 844 076 928,32	1 713 699 125,03	2 130 377 803,29

الملحق رقم 2: جانب الأصول للملينة لسنة 2018-2019

SPA LAITERIE ARIB

ARIB AIN DEFLA

N° D'IDENTIFICATION:099744076201794

EDITION_DU:27/07/2020 15:35

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		101 662 516,53	101 426 424,30	236 092,23	203 193,86
Immobilisations corporelles					
Terrains		126 083 827,20		126 083 827,20	126 083 827,20
Bâtiments		729 049 415,04	663 524 089,35	65 525 325,69	66 630 332,13
Autres immobilisations corporelles		1 736 821 408,28	983 184 667,32	753 636 740,96	774 892 733,48
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		20 300 596,80		20 300 596,80	53 707 454,64
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		200 000,00		200 000,00	200 000,00
Autres titres immobilisés		100 000 000,00		100 000 000,00	100 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		492 060,40		492 060,40	492 060,40
Impôts différés actif		71 331 464,52		71 331 464,52	57 626 293,55
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 885 941 288,77	1 748 135 180,97	1 137 806 107,80	1 179 835 895,26
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		231 783 663,74	4 167 005,45	227 616 658,29	274 144 489,89
Créances et emplois assimilés					
Clients		511 941 692,73	36 724 264,22	475 217 428,51	307 240 202,15
Autres débiteurs		172 811 158,01	27 461 201,24	145 349 956,77	138 893 604,06
Impôts et assimilés		89 111 868,73		89 111 868,73	40 566 539,72
Autres créances et emplois assimilés		2 489 041,10		2 489 041,10	2 489 041,10
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		331 705 407,40		331 705 407,40	187 208 031,11
TOTAL ACTIF COURANT		1 339 842 831,71	58 352 470,91	1 271 490 360,80	950 541 908,03
TOTAL GENERAL ACTIF		4 225 784 120,48	1 816 487 651,88	2 409 296 468,60	2 130 377 803,29

الملحق رقم 3: جانب الخصوم للملينة لسنة 2017-2018

SPA LAITERIE ARIB

ARIB AIN DEFLA

N° D'IDENTIFICATION:099744076201794

EDITION_DU:27/07/2020 15:35

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		707 120 000,00	275 670 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		724 529 503,49	537 879 224,95
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		284 445 553,79	256 920 278,57
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 716 095 057,28	1 070 469 503,52
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11 073 117,07	11 073 117,07
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		99 449 448,73	84 865 690,10
TOTAL II		110 522 565,80	95 938 807,17
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		68 541 682,38	207 757 914,25
Impôts		67 118 832,19	47 656 226,99
Autres dettes		168 099 665,64	592 193 452,01
Trésorerie passif			
TOTAL III		303 760 180,21	847 607 593,25
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 130 377 803,29	2 014 015 903,94

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 4 : جانب الخصوم للملينة لسنة 2018-2019

SPA LAITERIE ARIB

ARIB AIN DEFLA

N° D'IDENTIFICATION:099744076201794

EDITION_DU:27/07/2020 15:35

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		707 120 000,00	707 120 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		938 705 057,28	724 529 503,49
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		302 907 284,48	284 445 553,79
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-30 649 465,94	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 918 082 875,82	1 716 095 057,28
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11 073 117,07	11 073 117,07
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		105 451 442,31	99 449 448,73
TOTAL II		116 524 559,38	110 522 565,80
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		71 562 441,05	68 541 682,38
Impôts		135 252 489,59	67 118 832,19
Autres dettes		167 874 102,76	168 099 665,64
Trésorerie passif		374 689 033,40	303 760 180,21
TOTAL III		2 409 296 468,60	2 130 377 803,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 409 296 468,60	2 130 377 803,29

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 5: جدول حسابات النتائج للملينة لسنة 2017-2018

SPA LAITERIE ARIB

ARIB AIN DEFLA

N° D'IDENTIFICATION:099744076201794

EDITION_DU:27/07/2020 15:35

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire			
	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		3 255 904 188,50	2 716 235 069,71
Variation stocks produits finis et en cours		2 849 059,02	81 471,30
Production immobilisée			8 399 958,79
Subventions d'exploitation		19 427 436,00	16 317 769,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 278 180 683,52	2 741 034 268,80
Achats consommés		-2 535 595 364,81	-2 095 928 389,44
Services extérieurs et autres consommations		-30 750 148,88	-29 038 184,25
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 566 345 513,69	-2 124 966 573,69
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		711 835 169,83	616 067 695,11
Charges de personnel		-223 029 262,99	-212 331 684,90
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 422 145,18	-6 459 289,06
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		481 383 761,66	397 276 721,15
Autres produits opérationnels		8 889 301,62	22 786 683,50
Autres charges opérationnelles		-2 611 534,52	-6 559 081,85
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-157 176 679,94	-132 548 688,80
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 800 991,13	3 946 218,62
V- RESULTAT OPERATIONNEL		333 285 839,95	284 901 852,62
Produits financiers		5 750 000,00	5 750 000,00
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		5 750 000,00	5 750 000,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		339 035 839,95	290 651 852,62
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-58 014 265,17	-39 417 084,86
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		3 423 979,01	5 685 510,81
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 295 620 976,27	2 773 517 170,92
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 011 175 422,48	-2 516 596 892,35
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		284 445 553,79	256 920 278,57
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		284 445 553,79	256 920 278,57

الملحق رقم 6 : جدول حسابات النتائج للملينة لسنة 2018-2019

SPA LAITERIE ARIB

ARIB AIN DEFLA

N° D'IDENTIFICATION:099744076201794

EDITION_DU:27/07/2020 15:35

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 475 001 148,39	3 255 904 188,50
Variation stocks produits finis et en cours		2 208 720,28	2 849 059,02
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		31 796 683,00	19 427 436,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 509 006 551,67	3 278 180 683,52
Achats consommés		-2 668 007 613,00	-2 535 595 364,81
Services extérieurs et autres consommations		-29 559 481,15	-30 750 148,88
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 697 567 094,15	-2 566 345 513,69
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		811 439 457,52	711 835 169,83
Charges de personnel		-278 979 875,61	-223 029 262,99
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 966 508,49	-7 422 145,18
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		523 493 073,42	481 383 761,66
Autres produits opérationnels		10 308 736,78	8 889 301,62
Autres charges opérationnelles		-10 370 386,84	-2 611 534,52
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-179 366 329,52	-157 176 679,94
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 052 843,12	2 800 991,13
V- RESULTAT OPERATIONNEL		349 117 936,96	333 285 839,95
Produits financiers		5 750 000,00	5 750 000,00
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		5 750 000,00	5 750 000,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		354 867 936,96	339 035 839,95
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-65 665 823,45	-58 014 265,17
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		13 705 170,97	3 423 979,01
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 530 118 131,57	3 295 620 976,27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 227 210 847,09	-3 011 175 422,48
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		302 907 284,48	284 445 553,79
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		302 907 284,48	284 445 553,79
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		302 907 284,48	284 445 553,79

